الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف –

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

رقم التسجيل:.....

الشعبة : علوم التسيير .

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص:إدارة إستراتجية

تحت عنوان :

مدى مساهمة المقاولاتية في تحقيق النمو الاقتصادي في الدول النامية

من إعداد الطلبة :

بكوش مهاء

بكوش غادة

تحت إشراف الدكتورة:

سلاطني هاجر

السنة الجامعية :2020/2019

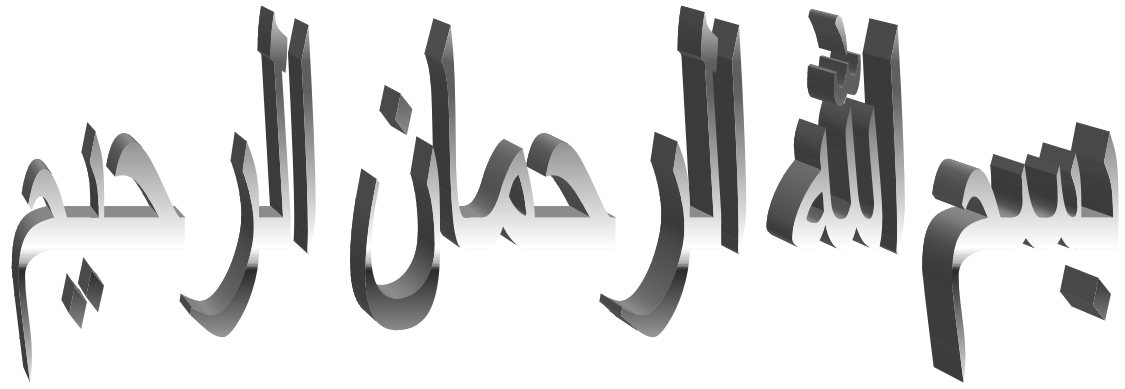

" و قال ربَ أوزغني أن اشكر نعمتك التي أنعمت عليَ و على والديَ و أن اعمل صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين (19)"

صدق الله العظيم .

سورة النمل الآية (19)

إهداء

بدأنا بأكثر من يد و قاسينا أكثر من هم و ها نحن اليوم و الحمد لله نطوي سهر الليالي و تعب الأيام و خلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع .

إلى منارة العلم و إمام الأمة المصطفى سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتنا بخيوط منسوجة من قلبها إلى **أمنا** العزيزة

إلى من سعى و شقا لأنعما بالراحة و الهناء الذي لم يبخل بشيء من أجل دفعنا في طريق النجاح الذي علمنا أنارتقيا سلم الحياة بحكمة و صبر إلى **والدي** العزيز

إلى من حبهم يجري في عروقنا ويلهج بذكراهم فؤادنا إلى **أخواتي** و إلى **أخي** العزيز.

إلى أبناء أختي الذين تسكن صورهم و أصواتهم أجمل اللحظات و الأيام التي عشناها معهم و إلى من آنسونا في دراستنا و شاركونا همومنا

إلى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي، **زملائي**

إلى من أخذت بيدنا و رسمت الأمل في كل خطوة مشيناها سويا و نحن نشق الطريق معا نحو النجاح و الإبداع .

إلى كل الأهل و الأقارب إلى كل **العائلة**.

شكر وتقدير

اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ولك الشكر والمنة أن يسرت لنا السبيل وفقتنا لإتمام هذا العمل والصلاة والسلام على سيدنا المرسلين وخاتم النبيين محمد صلى الله عليه وسلم و آله وصحبه أجمعين.

لقوله تعالى "**لئن شكرتم لأزدّنكم صدق الله العظيم** " سورة إبراهيم آية (7).

فإن هذا يدفعني أن نتقدم بوافر الشكر والتقدير إلى كل من أعاننا في إنجاز هذه المذكرة ونخص بالذكر الأستاذة المشرفة التي قبّلت الإشراف على هذه المذكرة ومتابعتها الدائمة لخطوات إعدادها ولم تبخل علينا بإرشاداتها ونصائحها القيمة الأستاذة: **سلطني هاجر** كما نتوجه بالشكر إلى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة إلى جميع أساتذة علوم التسيير.

ولا ننسى بالذكر عمال المكتبة الجامعية الذين وفروا لنا ما نحتاجه من معلومات .

وإليكم جميعا نهدي ثمرة مجهودنا هذا وإلى كل من أعاننا في إنجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد ولو بكلمة طيبة وحسبنا ذاك جهدنا وما توفيقنا ألا بالله و الله من وراء القصد .

وجزا الله الجميع خير الجزاء

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير المقاولاتية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، حيث تتضمن هذه الدراسة عرضا نظريا لمفهوم المقاولاتية وأهم النظريات المفسرة لها، والنمو الاقتصادي والمكانة الاقتصادية لها، ومن ذلك حللّنا واقعها ودورها في الدول النامية بالنظر للمعطيات والإحصاءات.

من خلال هذه الورقة البحثية نحاول معرفة العلاقة بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي في الدول النامية خلال سنة 2016 باستخدام النموذج القياسي المتمثل في برنامج إفيوز Eviews الإصدار العاشر، مع تحليل النتائج المتوصل إليها إحصائيا، وكذا اقتصاديا.

قد اعتمدت الدراسة في اختبار فرضياتها على المنهج الوصفي التحليلي. وحسب النتائج المتوصل إليها وجدنا أن المقاولاتية لا تؤثر على النمو الاقتصادي في المدى القصير لأن النموذج ساكن وليس نموذج ديناميكي ، وبالتالي لا نستطيع تعميم النتائج على المدى البعيد وإنما نشير للسياسات التي تكون على المدى القصير، ومنه فالمقاولاتية لا تؤثر على النمو الاقتصادي على المدى القصير.

الكلمات المفتاحية: المقاولاتية، النمو الاقتصادي، الانحدار المتعدد.

Résumé :

Le but de cette étude c’est savoir l’ampleur de l’effet de l’entrepreneuriat sur la croissance économique aux pays en développement, elle étude comporte une présentation théorique de la motion d’entrepreneuriat et les plus importants théorèmes qui l’expliquent , la croissance économique et sa position par cela nous avons analysé sa réalité et son rôle dans les pays en développement en tenant compte des données et les statistique .

Par ce document de recherche on essaye de savoir la relation entre l’entrepreneuriat et la croissance économique pour l’année 2016.l’utilisation du model standard représentée par le programme eviews 10^{e} édition avec l’analyse des résultats statistique économique obtenus .

Notre étude adapté pour tester ces hypothèses la méthode analytique descriptive, et par les résultats obtenus nous avons trouvé que l’entrepreneuriat n’a pas d’effet sur la croissance économique dans le court terme parce que le model est statique et n’et pas dynamique donc on ne peut pas généraliser les résultats aux longs termes mois on peut signaler qui pour les politiques qui sera au court terme que L’entrepreneuriat n’aura pas d’effet sur la croissance économique (au court terme).

Mots clés: L’entrepreneuriat, croissance économique, Régression multiple.

قائمة الجداول

جدول 1.2: مفهوم المقاولاتية. 11

جدول 1.4: نتائج تقدير نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى.....44

جدول 2.4: نتائج تقدير النموذج أللوغاريتمي 46

جدول 3.4: نتائج عدم إرتباط البواقي فيما بينها 47

جدول 4.4: نتائج تباين ثبات الخطأ العشوائي.....49

قائمة الأشكال

الشكل 2.1: خصائص المقاولاتية 11

الشكل 2.2: نموذج شابيرو (Shapiro) وسكول (sokol) وفقا لكرويجار (Kreuger).....14

الشكل 3.2: مسار إنشاء مؤسسة قادرة على الاستمرار لو مروا (le marois).....15

الشكل 4.2: نموذج بريات (bruyat) لمراحل إنشاء المؤسسة 16

الشكل 5.2: تصورات ادم سميث حول النمو الاقتصادي.....19

الشكل 6.2: نموذج GEM للتنمية الاقتصادية.....25

الشكل 7.2: المقاولاتية كمحرك للابتكار والنمو الاقتصادي.....27

الشكل 1.4: توزيع العينة حب مؤشر الناتج المحلي الإجمالي 41

الشكل 2.4: توزيع العينة حب مؤشر رأس المال الاستثماري 41

الشكل 4.3: توزيع العينة حب مؤشر التأثيرات الاجتماعية 42

الشكل 4.4: توزيع العينة حب مؤشر تطوير بيئة الأعمال 42

الشكل 5.4: توزيع العينة حب مؤشر انفتاح السوق الداخلي 43

الشكل 6.4: توزيع العينة حب مؤشرا جمالي نشاط ريادة الأعمال في مرحلة مبكرة.....43

الشكل 7.4: اختبار جارك بيرا للتوزيع الطبيعي للبواقي 45

الشكل 8.4: اختبار جارك بيرا للتوزيع الطبيعي للبواقي.....47

الفهرس

إهداء i

شكر وتقدير ii

ملخص iii

قائمة الجداول v

قائمة الأشكال vi

I. فصل تمهيدي 1-5

1. تمهيد 2

2.فرضيات الدراسة 3

3.أهداف الدراسة 3

4. أهمية الدراسة 3

5. أسباب اختيار الدراسة 3

6. المنهج المتبع في الدراسة 4

7.الحدود المكانية والزمنية 4

8. هيكل الدراسة 4

II. مراجعة الأدبيات 6-31

مقدمة الفصل 7

1.الأسس النظرية للمقاولاتية 8

1.1 نشأة المقاولاتية 8

2,1 تعريف المقاولاتية 10

3.1 مفاهيم مرتبطة بالمقاولاتية 12

4.1 قياس المقاولاتية 12

5.1 نماذج مفسرة للمقاولاتية 13

1.5.1 نموذج شابيرو 13

2.5.1 نموذج لومروا 14

3.5.1 نموذج بريات 16

2.مدخل نظري للنمو الاقتصادي 17

1.2 تعرف النمو الاقتصادي 17

2.2 قياس النمو الاقتصادي 18

3.2 نظريات ونماذج النمو الاقتصادي 19

1.3.2 نظريات النمو الخارجي 19

1.1.3.2 النمو في المدرسة الكلاسيكية 19

2.1.3.2 النمو في المدرسة الكينزية 20

2.3.2 نظريات النمو الداخلي 21

1.2.3.2 نموذج AK 22

2.2.3.2 نموذج لوكاس 22

3.2.3.2 نموذج رومر 22

4.2 الانتقادات الموجهة لنظريات ونماذج النمو الاقتصادي.....23

3. المكانة الاقتصادية للنمو الاقتصادي.....24

1.3 اثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي.....24

2.3 الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية.....26

3.3 أهمية المقاولاتية في اقتصاديات بعض الدول النامية.....28

4.3 الدراسات السابقة.....29

خلاصة الفصل.....31

III. منهجية الدراسة.....32-38

مقدمة الفصل.....33

1. تقديم عام حول مجتمع العينة.....33

1.1 عينة الدراسة.....34

2.1 مصادر البيانات.....34

3.1 لمحة حول نموذج الانحدار المتعدد.....34

4.1 التعريف بالمتغيرات ونموذج الدراسة.....35

5.1 نموذج الدراسة.....36

خلاصة الفصل.....38

IV. النتائج والمناقشة.....40-50

مقدمة الفصل.....40

1.4. تحليل مؤشرات المقاولاتية والنمو الاقتصادي للدول النامية.....41

1.1.4 تحليل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي 41

2.1.4 تحليل مؤشر رأس المال الاستثماري 41

3.1.4 تحليل مؤشر التأثيرات الاجتماعية 42

4.1.4 تحليل مؤشر تطوير بيئة الأعمال 42

5.1.4 تحليل مؤشر انفتاح السوق الداخلي 43

6.1.4 تحليل مؤشر إجمالي نشاط ريادة الأعمال في مرحلة مبكرة 43

2.4 مناقشة نتائج اثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي للدول النامية 44

1.2.4.نموذج أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي 44

2.2.4. دراسة صلاحية النموذج 45

1.2.2.4. البواقي تتبع التوزيع الطبيعي 46

2.2.2.4. عدم إرتباط البواقي فيما بينها 47

3.2.2.4. عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي 48

خلاصة الفصل 50

خاتمة عامة 52

قائمة المراجع 55

الملاحق 61

I. فصل تمهيدي

1.تمهيد

لقد عجلت التغيرات والتحولات السريعة والعميقة التي مست الاقتصاد العالمي إلى بروز المقاولاتية كقاطرة أمامية للنمو الاقتصادي وكعنصر أساسي في النسيج الاقتصادي للدول. فقد عرف النمو الاقتصادي العالمي تطورات كبيرة يمكن اعتبارها السبب الرئيسي في تباين المكانة التي احتلتها المقاولاتية، حيث لم تحظى هذه الظاهرة باهتمام الباحثين والاقتصاديين إلا من فترة قريبة من الزمن.

أصبحت المقاولاتية موضوعا بارزا في السنوات الأخيرة، لذا أصبحت معظم الاقتصاديات تسعى للاهتمام بها، لما لها من أثار ايجابية على مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ترتكز الدول اليوم على مهارات أفرادها للنهوض بالاقتصاديات بدل الارتكاز على الموارد الطبيعية، لذلك أصبحت الدول النامية تتخذ جملة من الإجراءات قصد تحسين مناخ الأعمال وتحث الشباب للولوج للعمل المقاولاتي وإنشاء مؤسسات، لذا تزايدت أساليب وميكانزمات حاملي الأفكار والمشاريع التي تهدف إلى تذليل الصعوبات وتسهيل عملية استحداث مؤسسات فيما يعرف بهيئات المرافقة. حيث أنّ الولوج للعمل المقاولاتي يعد خطوة مهمة جدّا في حياة الفرد.

تشكل المقاولاتية العمود الفقري ومتنفسا تسمح للمقاولين للخروج من نموذج العمل المأجور الذي يسيطر على الأذهان واللجوء للعمل الحر، حيث لا يقتصر دورها فقط على الرفع من مستويات الإنتاج وزيادة العائدات الناتجة عن نشاط المؤسسات الجديدة التي تم إنشاؤها، بل يتعداه ليشمل دورها في تحديد النسيج الاقتصادي من خلال تعويض المؤسسات الفاشلة وإعادة توازن الأسواق، إلا انه وفي الوقت الراهن أصبحت المقاولاتية تحظى باهتمام مخططي السياسات الاقتصادية والاجتماعية في مختلف دول العالم المتقدم منها والنامي على حد سواء وذلك انطلاقا من الدور الذي باتت تلعبه المقاولاتية في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

نظرا لاختلاف سرعة انتشار المقاولاتية سواء بين الدول المتقدمة والدول النامية أو في داخل مجتمعات هذه الدول فقد اتسعت الفجوة الرقمية في العالم ويعني ذلك أنّ ممارسة النشاط المقاولاتي ليس موزّعا توزيعا متساويا بين دول هذا العالم. إذ تعتبر المكان المفضل للتشغيل على صعيد الاقتصاد، ونظرا لهذه الأهمية أصبحت الدول تبذل جهود كبيرة لتشجيع الأفراد لإنشاء المقاولات، فهناك من نجحت وهناك من فشلت وهناك من كانت أقل نجاحا. فقد شهدت سنوات العشرين الأخيرة انتشارا واسعا لها بحيث أصبحت هذه العملية في مفهومها وأساليبها وشروطها وفترات تطبيقها ظاهرة عالمية امتدت إلى كافة الأقطار بمختلف أنظمتها ومستويات تقدمها فقد اشتركت فيها الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، خاصة بالنسبة للأخيرة بعدما اثبت قطاعها العام عجزه وعدم كفاءته.

لذلك أصبحت الدول تهتم بها اهتماما بالغا، فقد أضحت لغة العصر وموضوع الساعة فهي المحفز لخلق المزيد من العطاء، كما تعد من بين الدوافع الرئيسية لتأهيل النمو الاقتصادي. فنظرا للدور الذي أصبحت تؤديه والتي تعتبر محرك اقتصاديات الدول، فقد ازداد الاهتمام بها في معظم اقتصاديات الدول النامية وتختلف أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه من دولة إلى أخرى تبعا لمستويات التطور الذي وصلته كل دولة والظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة فيها. فهي تشكل عنصرا أساسيا في النسيج الاقتصادي، وبالمثل فقد أصبحت طبيعة العلاقة بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي أحد المواضيع الجوهرية التي بحث فيها المنظرون الاقتصاديون منذ عقود طويلة واختلفوا في طبيعة العلاقة بينهما فيما إذا كانت توجد علاقة بينهما أم العكس أي انه لا توجد علاقة أصلا بين هذين المتغيرين.

من خلال الطرح السابق، يمكن صياغة الإشكالية الجوهرية التالية:

إلى أي مدى تؤثر المقاولاتية على اقتصاديات الدول النامية؟

من الإشكالية السابقة تتفرع الأسئلة التالية:

- هل هناك أثر غير معنوي وسالب بين رأس المال الاستثماري و النمو الاقتصادي؟
- هل هناك أثر معنوي موجب بين تطوير بيئة الأعمال و النمو الاقتصادي؟
- هل هناك أثر معنوي موجب بين انفتاح السوق الداخلي و النمو الاقتصادي؟

2. فرضيات الدراسة

- هناك أثر غير معنوي وسالب لتأثير رأس المال الاستثماري على النمو الاقتصادي.
- هناك أثر معنوي موجب لتأثير تطوير بيئة الأعمال على النمو الاقتصادي.
- هناك أثر معنوي موجب لتأثير انفتاح السوق الداخلي على النمو الاقتصادي.

3. أهداف الدراسة

تكمن أهداف هذا البحث في النقاط التالية:

- محاولة تسليط الضوء على موضوع المقاولاتية باستعراض أهم جوانبها؛
- اكتشاف وتحليل بعض الجوانب التي تمكن المقاولات من النهوض باقتصاديات بعض الدول؛
- تشخيص واقع المقاولاتية وتأثيرها على النمو الاقتصادي في الدول النامية؛
- جذب اهتمام الشباب لموضوع المقاولات من أجل تفجير طاقاتهم وتحقيق التنمية لمجتمعهم؛
- البحث عن وجود ارتباط معنوي بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي؛
- التعريف بالمقاولات وإبراز دورها في التنمية الاقتصادية والإحاطة بالمعوقات والمشاكل التي تتعرض لها.

4. أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية كبيرة في تسليط الضوء على أهم المواضيع والمتمثل في المقاولات ومدى إسهامها في النمو الاقتصادي في الدول النامية. وعليه اعتمدت الدراسة أن نوجه أراء الباحثين والاقتصاديين إلى قطاع جد حساس متمثل في المقاولات، الذي يفرض على الدول والهيئات والأفراد مواكبته حتى يحقق التوازن الاقتصادي وتأثيراته الايجابية.

5. أسباب اختيار الموضوع

تتمثل دوافع اختيار هذا الموضوع في جملة من الأسباب نذكر منها:

- التوجه والاهتمام بدراسة موضوع المقاولاتية؛
- الأهمية الذي يحتلها هذا الموضوع من خلال الاهتمام المتزايد في الآونة الخيرة؛
- الاعتقاد بأن تأثير المقاولاتية على النمو الاقتصادي هو موضوع جدير بالبحث نظرا لحداثة البحث به، وفعاليته في تطوير العديد من الأقسام، إضافة إلى النقص الملاحظ في هذا المجال؛
- طبيعة التخصص الذي ندرس فيه، حيث لهذا الموضوع علاقة مع تخصصنا.

6. المنهج المتبع في الدراسة

في ضوء طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، والمتمثلة في معرفة أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، وفي ضوء الأسئلة التي تسعى الدراسة الإجابة عليها، فقد عمدنا لاستخدام المنهج الوصفي في مختلف الجوانب النظرية للدراسة، وذلك لوصف مختلف عناصر الدراسة وسرد تطورها التاريخي. في حين سيتم استعمال المنهج التحليلي لتحديد العلاقة النظرية بين متغيرات الدراسة، وتحديد أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي في الدول النامية، واستخدمت فيه مزيج من أدوات الإحصاء الرياضي والتطبيقي لتحليل طبيعة العلاقة بينهما.

7. حدود الدراسة

تعددت حدود الدراسة فمنها الموضوعية وأخرى مكانية وكذا الزمنية وهي:

- **الحدود الموضوعية:** متمثلة في أهم المفاهيم المعتمدة خلال الدراسة متمثلة قي المقاولاتية والنمو الاقتصادي.
- **الحدود المكانية:** تمثل الدول النامية حقل الدراسة الميدانية.
- **الحدود الزمنية:** الدراسة الميدانية فكانت لسنة 2016 وذلك لتوفر بيانات الدراسة لهذه السنة.

8. هيكل الدراسة

بهدف تغطية الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى خمسة فصول منها:

- **الفصل الأول: تمهيد:** سيوفر هذا الفصل للقراء نظرة عامة على فهم الموضوع، وعرض إشكالية الدراسة، كما يتم التعرف على أهمية وأهداف الدراسة وأسباب اختيار الموضوع، وتسلط الضوء بشكل مختصر على الفصول اللاحقة.
- **الفصل الثاني: مراجعة الأدبيات:** سيتم التعرض لأهم الدراسات حول الأسس النظرية للمقاولاتية ومدخل نظري للنمو الاقتصادي والمكانة الاقتصادية للمقاولاتية مع الوقوف على أهم ما توصلت إليه هذه البحوث.
- **الفصل الثالث: منهجية الدراسة:** ستتم مناقشة الفلسفة التي ستعتمدها الدراسة: عينة الدراسة، مصادر البيانات، التعريف بمتغيرات ونموذج الدراسة وأخيرا لمحة على نموذج الانحدار المتعدد.

- **الفصل الرابع: النتائج والمناقشة:** سيتم عرض النتائج التي توصلت إليها الدراسة مع إمكانية مقارنتها مع الدراسات السابقة في نفس الموضوع.
- **الفصل الخامس: الخاتمة:** سيتم تقييم النتائج المتوصل إليها وتقديم اقتراحات للبحوث المقبلة في الموضوع نفسه.

II. مراجعة الأدبيات

مقدمة الفصل

يعد موضوع المقاولاتية من أهم الموضوعات التي تشغل حيزا كبيرا في النمو الاقتصادي في العالم، نظرا للدور الذي أضحت تؤديه باعتبارها رائدا حقيقا للتنمية بشقّيها الاقتصادي و الاجتماعي. لذا فإن معظم دول العالم أصبحت تدرك الدور الاقتصادي الخاص الذي تؤديه هذه المؤسسات، ليس فقط بالنسبة للدخل القومي وتوفير فرص العمل لكن أيضا في الابتكارات التكنولوجية وتحديث الاقتصاد . فإن كانت المقاولاتية مهمة في الدول المتقدمة فهي أكثر أهمية في الدول النامية خاصة في ظل التحديات التي طرحها النظام الاقتصادي العالمي الجديد. وما طبعته من تحولات على أكثر من صعيد نظرا لما تعاني منه هذه الدول من اختلالات كبيرة في اقتصادياتها وفي هذا السياق فإن معظم الدول النامية عملت على تطوير هذا القطاع لما له من دور فعال في بناء نسيج اقتصادي متكامل.

من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ثلاث مباحث:

- الأسس النظرية للمقاولاتية؛
- مدخل نظري للنمو الاقتصادي؛
- المكانة الاقتصادية للمقاولاتية.

II. مراجعة الأدبيات

1.الأسس النظرية للمقاولاتية

عرف موضوع المقاولاتية اهتماما كبيرا، وهذا كونها أضحت تمثل أحد أقطاب الاقتصاد وقاطرات نموه، وما يؤكد على هذا تزايد الملتقيات العلمية والمؤشرات الدولية التي تناقش الموضوع في مختلف المحافل والمناسبات، وكذا الإعانات والتسهيلات التي تمنحها الدولة لتشجيعها. لذا سوف نتطرق إلى الخلفية التاريخية للمقاولاتية والنمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة بينهما.

1.1 نشأة المقاولاتية:

تعتبر المقاولاتية قديمة حديثة متجددة في آن واحد . قديمة بقدم الإنسان، يعود الأصل التاريخي لها للعلوم الاقتصادية حيث بدأت الإشارة لها منذ الاقتصاديين الأوائل من خلال تعريفها كعنصر من عناصر الإنتاج. وعلى الرغم من ذلك، لم تتضمن كتابات الاقتصاديين الأوائل إشارات واضحة حول دور المقاولاتية في النشاط الاقتصادي. لكنهم وضعوا الأساس لما يمكن أن يصبح في وقت لاحق مميزات للمقاول التي ظهرت مع الاقتصاديين النيوكلاسيك . أمّا الظهور الفعلي للمقاولاتية وتطوراتها في النظرية الاقتصادية انتقل عبر تطوّر في عصور تاريخية ممكنة.

استعملت كلمة المقاول لأول مرة في فرنسا خلال القرن 16 م. أعتبر مقاولا كل شخص يوقع عقد مع السلطات العمومية من أجل ضمان إنجاز عمل أو مجموعة أعمال مختلفة، وبالتالي فالمقاول هو ذلك الشخص الذي تربطه علاقات تعاقدية مع الحكومة (**مهني أشرف، 2013، ص 25**).ويعود الفضل في إنجاز هذا المصطلح إلى الباحثان كنتلون (Cantillon) وساي (Say) فبالنسبة لكنتيلون المقاول يتحمل المخاطر ويلتزم مع الغير دون أن تكون بيده أي ضمانات حول نجاح مشروعه ،كما تختلف كتاباته" إن الباحث عن فرص العمل المنشغل بالتسيير الذكي والاقتصادي لمشروعه يسعى لتحسين العائد على رأس المال المستثمر "، ويشتري سلعة بتكلفة مؤكدة ثم يبيعها بسعر غير مؤكد، وعلى هذا الأساس فهو على يقين أنه مثلما يستفيد من فرص لتحقيق ربح يجب عليه أن يتحمل المخاطر ويعتبر ساي الباحث الاقتصادي، ثاني من اهتم بموضوع المقاولاتية، وبالخصوص بأنشطة المقاول حيث أشار أنّ التطور الاقتصادي لا يكون إلا عن طريق إنشاء المقاولات. فبالنسبة إليه المقاول قبل كل شي شخص يأخذ بالمخاطرة ويستثمر أمواله الخاصة. كما يربط ساي بين المقاول ومفهوم الابتكار فيعتبر أن المقاول وكيل للتغيير (**جمعة عبد العزيز، 2016، ص ص، 1، 2**).

أما المدرسة الكلاسيكية فقد نظرت للمقاول من خلال أخذ وتحمل المخاطر واللايقين وظروف عدم التأكد، وكذا مدى استخدام هذا الفرد لإمكانياته التسييرية في ملكية المشروع بهدف تحقيق الأرباح، إضافة إلى استغلال رأس المال وتوظيفه بفعالية في عملية الإنتاج، حيث ساهم رواد هذه المدرسة بنصيب معتبر في تفسير السلوك المقاولاتي وفيما يلي نحاول عرض إسهامات أهم منظري هذه المدرسة فيما يتعلق بالمقاول والعملية المقاولاتية :

بيوكليو (beoucleau) اعتبر المقاول شخص مشرفو منظما للمشروع الذي يمتلكه، وبالتالي فإن قدوم هذا الاقتصادي أضفى على المقاول البعد الإداري والتسييري في ملكية المشروع.

يصف فرانسيس ووكر (Francis Walker) المقاولاتية بأنها مجمل القدرات والإمكانات الإدارية التي يمتلكها الفرد المقاول والذي تميزه عن غيره وتساعده في تحقيق الأرباح.

أما بالنسبة للمدرسة النمساوية فهي تحوي أبعاد ووظائف عديدة لظاهرة المقاولاتية منها: الإبداع، الابتكار، التجديد، التغيير، التدمير الخلاق وتحصيل البيانات والمعلومات السائدة في البيئة المحيطة بفعالية وذلك بغرض اقتناص الفرص المتاحة في السوق ومن ثم تحقيق الأرباح، حيث انصب تركيز المدرسة النمساوية فيما يتعلق بهذا المجال على التجديد بشكل أساسي وبطريقة مختصرة اعتبار المقاولاتية مرادفا للابتكار والتجديد والإبداع.

أما جوزيف شامبيتر (Josef Schumpeter) يمكن اعتباره الأب الحقيقي للحقل المقاولاتي وأول عالم يطور النظريات المقاولاتية، وذلك من خلال نظريات التطور الاقتصادي . أعتبر المقاول المحرك الرئيسي للتنمية الاقتصادية والشخص المتحمل للمخاطر والموجه لعدم التأكد من أجل الابتكار والإبداع وتقديم الجديد.

حسب هذا الاقتصادي ، فإن المقاول هو شخص مبدع مواكب للتغيير من خلال إدخال المنتجات الجديدة وتقديم الابتكارات التكنولوجية الحديثة، واعتبره شخصا مميزا ومختلفا عن الآخرين، فلا يمكن لأي شخص أن يكون مقاولا ، وإنما هناك أفراد معنيين غير عاديين لديهم القدرة ليكونوا مقاولين والذين يؤدون أحداثا مميزة وغير عادية. وعليه المقاول هو ليس مجابه للإخطار ولكنه مجدد، حيث يعرف المقاول على أنه القائد والمحتوي. فهو له ميزة القائد ويضع نفسه في جو الفردية والعقلانية كما يعمل على كسر الجمود والروتين (**صندرة صايبي، ديسمبر 2013، ص205**).

ويرى فرانك نايت (Franck Knight) أن المقاول اهو الشخص الذي يكون على استعداد لأخذ المخاطرة في تأسيس مشروعه الخاص، كما أنه الشخص المالك للثقة والمغامر إلى حد كاف لإصدار أحكام حول المستقبل غير المؤكد والمقابل من كل ذلك هو الربح. (**مسيخ أيوب، 2017/2016، ص ص، 15–24**).

يأخذ نايت تعريف كونتلون في الحس بان ويقدم بذلك نمطين من الأفراد ، أفراد يحبون الخطر وآخرون يحبون معادلة الخطر. إن المقاولاتية تعني تقبل المخاطر المالية والمهنية من جهة وعائلية وجسدية ونفسية من جهة أخرى ، لاسيما إن فشل المشروع ، لذا تحاول النظريات الراهنة حصر وتشكيل الخيارات المقاولاتية من خلال حساب اقتصادي يعتمد على الاحتمالات . وهنا تبرز ضرورة الأخذ بعين الاعتبار معيار الخطر وعدم التأكد، وه اذين المصطلحين الأخيرين لا يعنيان نفس الشيء خاصة بالنسبة لنايت الذي يعتبر المرجع في التفريق

بين الخطر وعدم التأكد ، وهذا بدوره يؤثر على طبيعة القرار الذي يتخذه المقاول ، فبالنسبة له إن اتخاذ القرار في ظل الخطر يستوجب الأخذ في الحسبان عدم التأكد والحصول على الأرباح، والتي يتوقف تقديرها على اعتقاد ومعارف المقاول (**صندرة صايبي، 2013، ص، ص، 204، 205**).

2.1. مفهوم المقاولاتية:

قادة قراءة العديد من المقالات والكتب والمراجع إلى تحليل العديد من التعريفات الواسعة والغنية والمتنوعة. حيث قام العديد من الباحثين بتعريف المقاولاتية بطريقته الخاصة وكل منهم يشير إلى هذا المصطلح حسب وجهة نظره الخاصة مما يجعل هذا المفهوم مدروسا وغنيا ومتنوعا للغاية.

- عرفها روبرت (robert hisrih) على أنها:" السيرورة التي تهدف إلى إنتاج منتج جديد بإعطاء الجهد والوقت اللازم لذلك مع تحمل المخاطر الناتجة عنها بغرض الحصول على إشباع مادي أو معنوي "، حيث أشار إلى أنّ المقاولاتية تحمل فكرة تحمل المخاطر نتيجة طرح منتج جديد (**فضيلة بلقاسمي، 2019، ص301**).
- عرفها الكاتبان ريتشارد كونتيلون وجون بتيست ساي بأنها :"نشاط لتحويل منتجات وخدمات بغرض إعادة بيعها وتحمل المخاطر الناتجة عن هذا التحويل "(**نفيسة خميس وعواطف محسن، 2017، ص250**).
- تعرف على أنها:" القدرة على تقييم وتعريف الفرص ثم تطوير خطة المشروع المناسبة ومن ثم تحديد الموارد اللازمة أو المطلوبة لبناء وإدارة المشروع المنبثق، فهذه الإجراءات لابد أن تتولد مع انطلاقة أي منظمة ريادية أو مشروع ريادي "(**مجدي عوض مبارك، 2009،ص29**)
- عرفها البروفسور هاورد ستيفنسون (Howard Stevenson) بجامعة هارفارد (Harvard) بأنها " عبارة عن مصطلح يعطي التعرف على فرص الأعمال من طرف أفراد أو منظمات وملاحقتها وتجسيدها "(**فوزي لوالبية وآخرون، 2019،ص172**).
- عرفها ألان فايول (Alain Fayol) "حالة خاصة تم من خلالها خلق ثروات اقتصادية واجتماعية لها خصائص تتصف بعدم التأكد، أي تواجد خطر، والتي تندمج فيها أفراد ينبغي أن تكون لهم سلوكيات ذات قاعدة تتخصص بتقبل التغيير وأخطار مشتركة، والأخذ بالمبادرة والتدخل الفردي"(**عبد القادر شارف، لعلا رمضاني، سبتمبر2017، ص237**).
- المقاولاتية هي العملية الديناميكية لتحديد الفرص الاقتصادية والصرف عليها من خلال تطوير وإنتاج وبيع السلع والخدمات ويقول فلوينغ (folwing audrestsch) أنها مفهوم متعدد الأبعاد يشمل جوانب تحمل عدم اليقين، الابتكار، البحث عن الفرص والإدارة والمغامرة الفردية (**J. Iversen , R.jorgensen and Malchow Moller, 2008, p176)**
- وعليه قام كل من هوفر وبيراف (bygrave et Hofer) بتغيير التوجهات واقترحوا بعض الأسئلة المفتاحية في مجال المقاولاتية

الجدول1.2: مفهوم المقاولاتية .

التركيز على المسار المقاولاتي	التركيز على المقاول
1) من هم القادرون على اقتناص الفرص بشكل فعال؟	1) من هم الذين سيصبحون مقاولون ؟
2) ما هي المهام الأساسية من أجل إنشاء المنظمة بنجاح؟	2) لماذا يصبحون مقاولون ؟
3) ما هو القدر الذي تكون فيه هذه المهام مختلفة عن تلك المساعدة على التسيير بنجاح ؟	3) ما هي مميزات المقاولون الناجحين ؟
4) ما هي المساهمات المميزة للمقاول في هذه العملية ؟	4) ما هي مميزات المقاولون الناجحون ؟

المصدر: محمد قوجيل، 2015، ص13.

انطلاقا من هذه التعاريف تتضح خصائص المقاولاتية كالأتي:

الشكل1.2: خصائص المقاولاتية

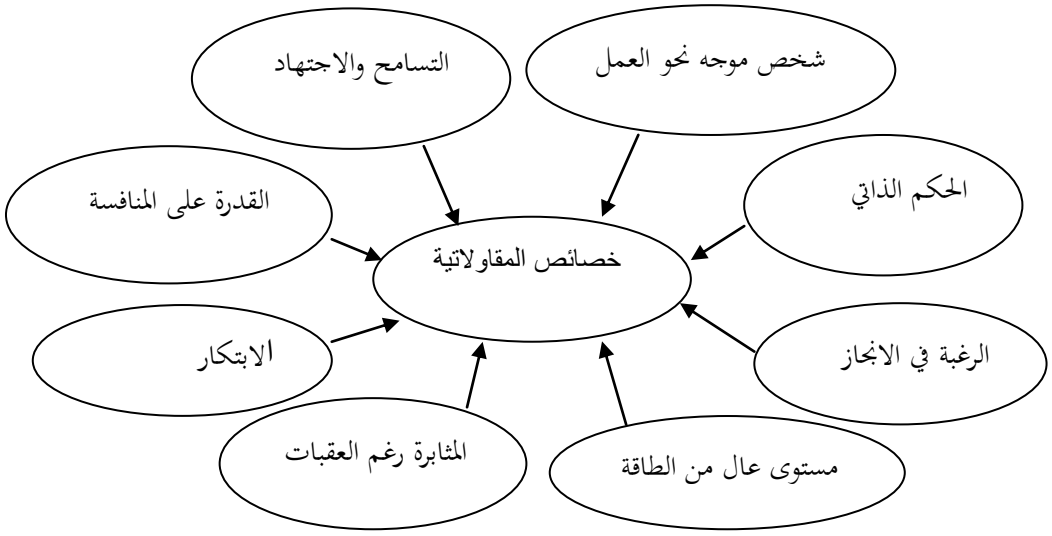

المصدر: بن جمعة أمينة وجرمان ربيعي،2017/6/5، ص274.

ومنه فإن المقاولاتية هي عبارة عن الأفعال والعمليات الاجتماعية التي يقوم بها المقاول لإنشاء مؤسسة جديدة أو تطوير مؤسسة قائمة في ظل إطار قانوني محدد بهدف تحقيق الربح .

3.1. مفاهيم مرتبطة بالمقاولاتية

سنحاول إبراز أهم التعاريف ذات الصلة بمصطلح المقاولاتية

II. مراجعة الأدبيات

1. **المقاول:** هو الشخص المسئول عن الإدارة في الشركة (مالك لرأس المال) ويتحكم بشكل خاص بالمبادرة والمثابرة . يمتاز بالمهارات التالية: معرفة كيفية التنبؤ، لئيفية اكتشاف المخاطر والابتكار (**lahaouari Saïd،2015، p62).**
2. **المقاولة:** هي حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد لإنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة (**سلامي منيرة، 2012، ص2**).
3. **التعليم المقاولاتي:** هي مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على تدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي وتأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة (**سايح فطيمة، 2018**).
4. **الروح المقاولاتية:** تلك المبادرة التي يبديها الفرد بقدرته للخروج عن المألوف . ويحصل التغيير من خلال العملية التي يصبح عندها الفرد حساسا للمشكلات التي يواجهها ، والتغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة ، فعندها يوجه التفكير الإبداعي نحو متطلبات الحياة العملية وخاصة في مجال الأعمال (**هاملي عبد القادر وحوحو مصطفى، 2019، ص629**).
5. **التوجه المقاولاتي:** رغبة تنظيمية لإيجاد وقبول فرص جديدة للنشاط وتحمل المسؤولية (**ليلى بن عيسى وزهرة ناصري، 2019، ص237**) .
6. **النية المقاولاتية:** عرفها بوتنت (boutinet) بأنها:" الحركة التي يميل من خلالها العقل إلى الشيء الباطن". يعني هذا التعريف أن النية هي فعل التوجه نحو الهدف وعلى هذا الأساس تلعب النية المقاولاتية دور الوسيط أو المحفز الذي يمهد إلى عملية إنشاء مؤسسة من طرف الفرد (**بن أشنهو سيدي محمد وآخرون،2018، ص270**).
7. **الثقافة المقاولاتية:** هي مجمل المهارات والمعلومات المكتسبة من فرد أو مجموعة أفراد ومحاولة استغلالها، وذلك بتطبيقها وتجسيدها في استثمار رؤوس الأموال وذلك بإيجاد أفكار مبتكرة جديدة. كما أنّ هناك ثلاث أماكن يمكن أن ترسخ فيها ثقافة هي: العائلة، المدرسة، المؤسسة (**سفيان فنيط وهشام بورمة، 2018، ص223**).
8. **الموقف المقاولاتي:** يوصف الموقف كنظام دائم من التقييمات الايجابية أو السلبية للفرد بحيث يمثل طريقة الشخص لتقييم ومقارنة شيء مقابل الخيارات المتاحة على أساس تفكير الفرد اتجاه الشيء (**عليلي أمين ومحي كلتومة، 2019، ص289**).

4.1. قياس المقاولاتية:

يعد القياس أمرا حاسما لمقارنة قدرات تنظيم المشاريع في مناطق وبلدان مختلفة وسيمكن صانعي السياسات من تحديد السياسات السليمة التي تعمل على تحديد واضح لمقاييس المقاولاتية. وعلى الرغم من أهمية المقاولاتية في مجالات مختلفة من الدراسة، إلا أنّ المصطلح لا يزال غير محدد ويفسر بطرق عديدة. ونتيجة لذلك تظهر الأدبيات الموجودة حول دراسة التمكين أن المقاولين استخدموا متغيرات مختلفة كوكلاء في قياس المقاولاتية، على سبيل المثال قامت العديد من الدراسات بقياس نشاط المقاولاتية باستخدام عدد من الشركات الناشئة . وفي الآونة الخيرة أصبح عدد الشركات الناشئة المؤشر الأكثر شيوعا في قياس مستوى المشاركة.

استخدم أكس و أرمينغتون (armington) و(acs) معدل تكوين الشركات وحصة المقاول في مؤشرات القوى العاملة في المقاولاتية. حيث أن بيع العمالة هو مقياس شائع أخر للمقاولاتية المستخدم في الأدبيات بسبب توفر البيانات للشركات في الصناعات التحويلية، وحصص الشركات الصغيرة وهذا لفرض تقديرات حول انعكاسات سياسات الحكومة على المقاولاتية في جميع أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية.

استخدم هيندينون (Hendenon) ولو (Low) وويلر (Weiler) الوكلاء لقياس اتساع وعمق القدرة على تنظيم المشاريع في الولايات المتحدة الأمريكية، من ناحية أخرى يقيس عمق المقاولاتية الجودة التي تمثل القيمة التي أنشأها المقاولين لأنفسهم والاقتصاد المحلي. وقد تم استخدام مقاييس المقاولاتية كمتغيرات تابعة في معادلات الانحدار لفحص العوامل التي تحدد قدرة المقاولاتية في الولايات المتحدة الأمريكية.حيث يقاس اتساع المقاولاتية باستخدام العمالة الذاتية إلى إجمالي نسبة العمالة المحسوبة بقسمة عدد العاملين لحسابهم الخاص على إجمالي العمالة، هذا المقياس يجعل من الممكن مقارنة كميات من المقاولين من مناطق مختلفة مع مجموعات سكانية مختلفة. مقياس أخر مستخدم هو تقييم عمق المقاولاتية لقياس ما إذا كان المقاولين يضيفون قيمة إلى منطقة ما من خلال الثروة والدخل والوظائف.

تم استخدام متوسط الدخل وتحصيل الإيرادات كمقاييس لعمق المقاولاتية المستخدمة لتحديد عدم التجانس في عمق المقاولاتية في مناطق مختلفة. متوسط الدخل هو نسبة دخل المالك على عمل المالك في مقاطعة كمقياس للعمق، يفترض أن المقاولين ذوي الدخول الأعلى يضيفون قيمة أكبر في الاقتصاد المحلي، و يتم احتساب الإيرادات، وهو المقياس الثاني لعمق المقاولاتية عن طريق قسمة الدخل على إجمالي المبيعات الذي يعطي النسبة المئوية من إجمالي المبيعات التي تنتهي في النهاية كدخل للمقاولين، تم استخدام البيانات المتعلقة لدخل المالك غير الزراعي على بيانات إيصال غير العاملين لحساب تحصيل الإيرادات. يفترض أنه من خلال توليد المزيد من الدخل لكل دولار من الإيرادات يضيف رجال الأعمال قيمة أكبر في الاقتصاد المحلي .**(Thierry Buager- Helmchen، p297،2012)**

5.1. النماذج المفسرة للمقاولاتية:

هناك العديد من النماذج التي حاولت تفسير المقاولاتية، سنحاول عرض أهمها:

1.5.1نموذج شابيرو وسكول (sokol):

يعد شابيرو وسكول من الرواد الأسطوريين الذين اهتموا بالعناصر المفسرة لاختيار المقاولاتية، لأن نموذجهم سعى إلى تفسير الحدث المقاولاتي كمسار عملي عوضا عن المسار الوظيفي. أصحاب هذا النموذج قاموا بنمذجة تكوين الحدث المقاولاتي آخذين بعين الاعتبار عبارة الانتقال انطلاقا من البيئة المباشرة التي يعيش فيها المقاول. هناك بعض الأحداث المتعلقة بالسياق (حياته المهنية، حياته الشخصية) هذه الأحداث تساهم في ترسيب القرار المقاولاتي على حد تعبير شابيرو وسكول "عملية تغيير المسار الفردي يمكن وصفها من حيث ناقلات القوى التوجيهية التي تقود الفرد للذهاب في اتجاه واحد في وقت واحد".ويمكن تصنيف هذه الانتقالات إلى ثلاث فئات:(**بن أشنهو سيدي محمد وآخرون، 2018، ص271**).

- **انتقالات سلبية:** التي يمر بها الفرد كالطلاق، الهجرة، الطرد من العمل.....إلخ عموما هذه الأخيرة ليست تحت سيطرة الفرد بل مفروضة من الخارج. شابيرو لاحظ أن مقاولي المؤسسات يمكن أن يكونوا قد عانوا من صدمة في حياتهم الخاصة أو المهنية الأمر الذي أوقظ في نفوسهم الرغبة في المقاولاتية.
- **الظروف الوسيطية:** يتعلق الأمر بالخروج من الخدمة العسكرية، المدرسة، السجن، الناجمة عن انقطاع هام وقع في حياته والذي الفرد بين حالتين أو التزامين وهي تختلف عن الانتقالات السلبية التي يمكن التنبؤ بها.
- **الانتقالات الايجابية:** تتضمن تأثير العائلة، تواجد فرص في السوق..... إلخ. عموما هذه الأحداث يكون مصدرها الفرص وليست دائما مهنية.

كثيرا ما أنتقد هذا النموذج من طرف الباحثين، حيث طورت أفكار شابيرو من طرف كرويجار (Kreuger) الذي قدم شكلا ملخصا لذلك، مما جعله أبسط وأقرب للواقع.

الشكل2.2: نموذج شابيرو وسكول وفقا لكرويجار

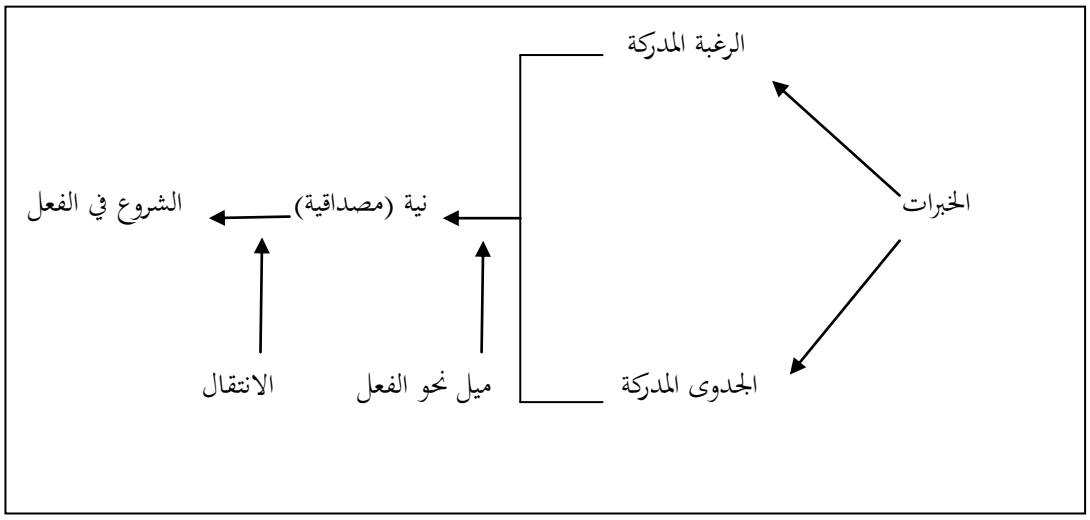

Source : Bruyat, 1993, p413.

أعتمد كرويجار في نموذجه هذا على نظرية أجزان (Ajzen) المتعلقة بالتخطيط السلوكي والتي تستند على ثلاث مفاتيح تفسر الإقبال على المقاولاتية، والمتمثلة في: (**صندرة صرايبي، 2018، ص7**).

- **الموقف تجاه الفعل المقاولاتي:** الذي يشمل تصنيف إدراكات جوهرية وغير جوهرية للإمكانات الفردية.
- **المعايير الاجتماعية: الذي** تشمل تصنيف إدراكات العوامل الخارجية عن إمكانات الفرد التي تؤثر على القرارات المتخذة.
- **مراقبة الإدراكات السلوكية:** الذي تشمل مراقبة إدراكات الرغبة في التجسيد، وإدراكات قابلية التجسيد.

2.5.1. **نموذج لو مروا (le marois):** نموذج لو مروا ذو الأصل الاجتماعي يقترح نموذج لمسار تكوين مؤسسة قادرة على الاستمرار على قيد الحياة. كما جاء نتيجة للأعمال التي قام بتحليلها، حيث نجد أن مفاهيم : الانتقال، الاستعداد للعمل،

جدوى الفعل التي جاء بها شابيرو ، وتعدد الأوجه التي جاء بها الاجتماعي كروزي (M.Crozier) وكذلك أروكونا (Arocena)، كما اقترب من أعمال بليتنر (pleitner) عندما حدد ثلاثة مراحل مميزة في المسار المؤدي إلى إنشاء المؤسسة: الانقطاع، الاستعداد (تحضير الموارد)، الإنشاء، تظهر وتهيكل حول ثلاثة أقطاب متاحة وفي تفاعل مستمر، تتمثل في أقطاب علاقاتية، شخصية ومهنية، هذه الأخيرة تحدد نية معقدة وخاصة في كل حالة من الأقطاب، والتي تعمل كمتغير نظام عمل الانطلاق وتحقيق فكرة الإنشاء، وفي الأخير طورت مقاربة لو مروا طبعة جديدة لنموذج شابيرو. أثرت مساهمات التحليل الاستراتيجي المصورة من طرف كروزي الشكل التالي يوضح ذلك (**محمد قوجيل، 2015، ص ص، 57–58**.

الشكل 3.2: مسار إنشاء مؤسسة قادرة على الاستمرار لو مروا

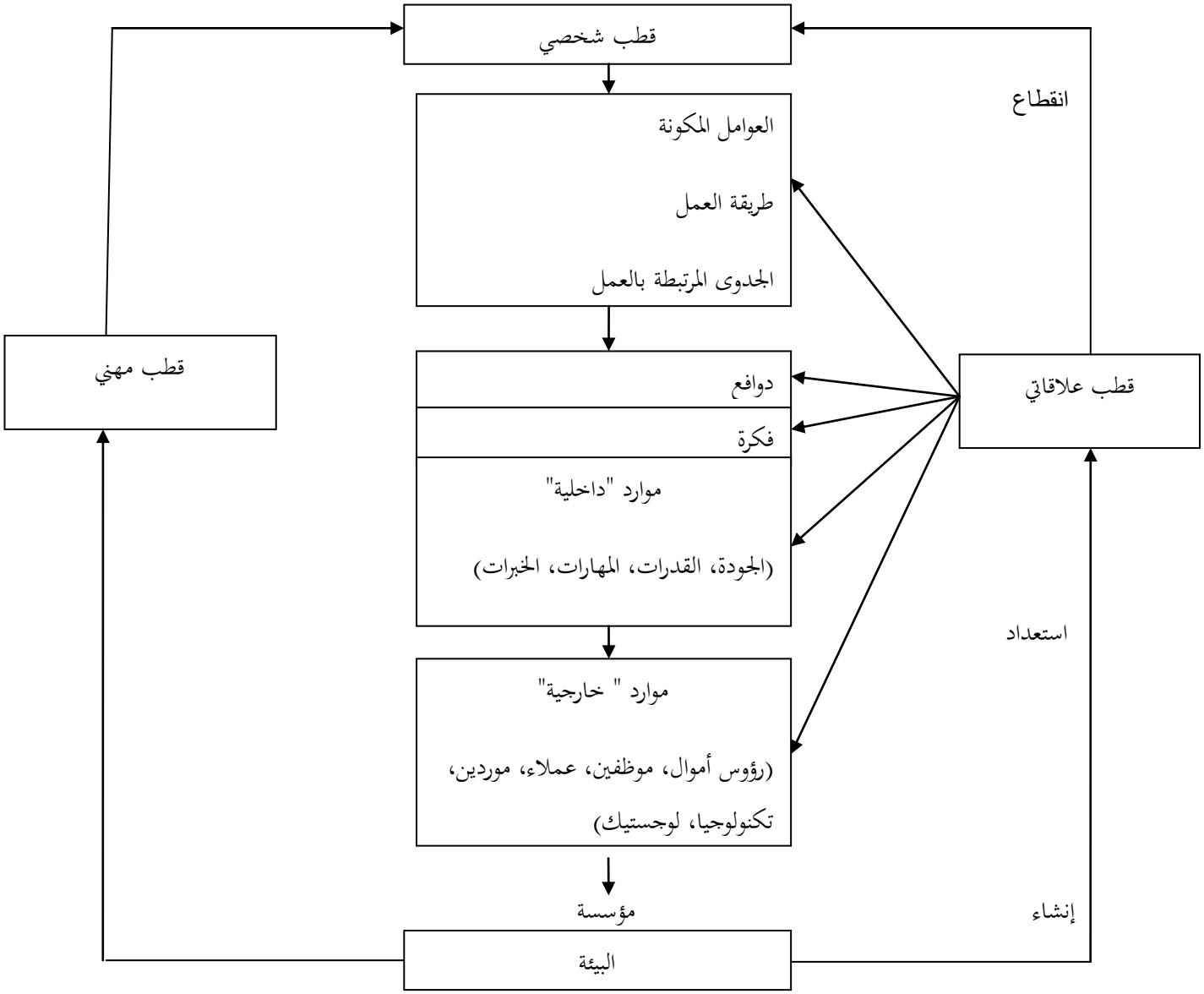

Source : Azzedine Tounés, 2003, p202 .

3.5.1. نموذج بريات (bruyat): اقترح نموذجا يعبّر عن مجمل المراحل التي يمرّ عبرها الفرد لإنشاء مؤسسة خاصة، وركز في نموذجه على النقائص التي وجدها في النماذج الأخرى حيث أكد على التوليفة الفرد، المحيط أعتبرهما بعدان متلازمان في قرار إنشاء المؤسسة، وعبر عن ذلك بالشكل أدناه (**سلامي منيرة، 2015/2014، ص ص118 119**).

الشكل4.2: نموذج بريات لمراحل إنشاء المؤسسة

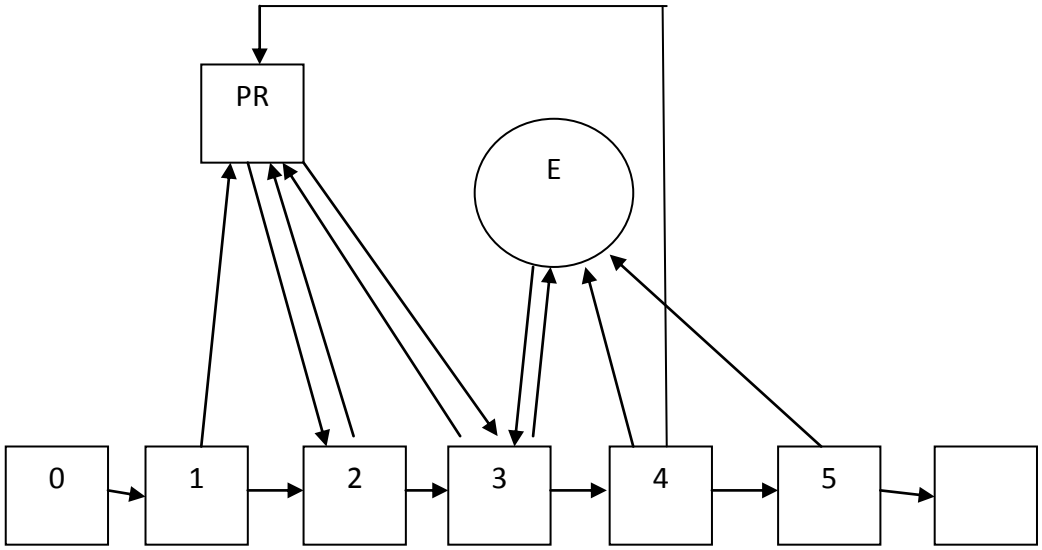

المصدر: محمد قوجيل، 2016/2015، ص61 .

حيث:

0 فعل إنشاء المؤسسة غير مدرك

1 فعل إنشاء المؤسسة مدرك

2 فعل إنشاء المؤسسة متوقع

3 فعل إنشاء المؤسسة جاري البحث عنه

4 فعل إنشاء المؤسسة تم إطلاقه

5 فعل إنشاء المؤسسة تم انجازه

PR فعل إنشاء المؤسسة مرفوض

E فشل فعل الإنشاء

وتفسر هذه المراحل كما يلي: **(bruyat, 1993, p260)**

مرحلة 0: تعني أن الفرد لا ينوي القيام بإنشاء مؤسسة بمعنى لم يدرك فعل الإنشاء، وذلك يرجع لتربيته أو شخصيته، محيطه، المعلومات المتوفرة لديه .

مرحلة 1: فعل إنشاء المؤسسة تم إدراكه، وهنا يملك الفرد المعلومات اللازمة ليعي ماهية إنشاء المؤسسة، لكن لم يأخذ الفعل بعد بعين الاعتبار.

مرحلة 2: فعل الإنشاء متوقع، حيث في هذه المرحلة يكون فعل إنشاء المؤسسة من طرف الفرد كبديل محتمل للوضعية الحالية، وهنا مشروع المؤسسة غير واضح الرؤية بعد.

مرحلة 3: فعل الإنشاء جاري البحث عنه، وذلك عندما يبحث منشئ المؤسسة على فكرة المشروع، فعادة ما يقوم بتقييمها أثناء ممارسته لوظيفة أخرى. وما يفرق هذه المرحلة عن سابقتها هو الوقت المسخر في جمع المعلومات والوسائل المساعدة والطاقة المسخرة في جمع المعلومات.

المرحلة 4: البدء الفعلي لإنشاء المؤسسة، وهي في طور الانجاز حيث يبدأ التفاوض مع الزبائن والموردين، بدء الإجراءات القانونية والمالية.

المرحلة 5: فعل الإنشاء تم تحقيقه، وهنا تصبح المؤسسة لها كيان وجود معترف به في المحيط.

PR: تم رفض فكرة إنشاء المشروع وهذا الرفض قد يكون دائم أو مؤقت حيث قام الفرد بتطوير فكرة المشروع لكنه توانى عن تطبيقها لأسباب نفسية وأخرى.

E: فشل إنشاء المؤسسة

2. مدخل نظري للنمو الاقتصادي

يعد النمو الاقتصادي من بين الأهداف الأساسية التي تسعى لتحقيقها مختلف الدول، لأنه يعطي مؤشر الاتجاه ومسار الاقتصاد الوطني، وهو يحدث كنتيجة لمجموعة عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

1.2. تعريف النمو الاقتصادي:

يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في كمية السلع والخدمات التي ينتجها اقتصاد معين وهذه السلع يتم إنتاجها باستخدام عناصر الإنتاج الرئيسية وهي: الأرض، العمل، رأس المال، التنظيم . ويتم قياس الناتج المحلي الإجمالي الاقتصادي باستخدام النسبة المئوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي وتقارن النسبة في سنة معينة بسابقتها (**لعريفي عودة، 2017، ص115**). ويعني أيضا حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الوقت ومتوسط الدخل الفردي يمثل بالعلاقة الرياضية التالية:

متوسط الدخل الفردي=الدخل الكلي / عدد السكان(محمد ناجي خليفة، 2001، ص195)

يعرف أيضا على انه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد الزيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية (**عدة أسماء، 2016/2015، ص**

60). ومما سبق يتضح أن النمو الاقتصادي لا يتوقف فقط عند الزيادة في إجمالي الناتج المحلي بل يتوجب الزيادة في الدخل الفرد الحقيقي بمعنى أن معدل النمو يجب أن يفوق معدل النمو السكاني.(**محمد شاهين، 2017، ص 196**).

النمو المتوازن والنمو غير متوازن:

أ.النمو المتوازن:هو النمو الذي يتم تحديد الأولويات بشكل منتظم ومتساوي بين جميع القطاعات والمناطق في الاقتصاد ويركز على النوع المتوازن للاستثمار وتعبئة رأس المال لجعل النمو أكثر توازن وتوزيع وهكذا، فإن الأهداف الرئيسية للنمو المتوازن هو جعل النمو في جميع القطاعات بطريقة متوازنة وفي نفس الوقت.

ب.النمو غير متوازن: يعتبر أفضل وسيلة لتحقيق التنمية في البلدان النامية . وهذا يعني أن عدم التوازن في الاقتصاد يجعل النمو أسرع وأسهل، لأن الدول النامية لا تملك المال الكافي للاستثمار في جميع قطاعات الاقتصاد ، لذلك إذا استثمرت في ميزة قطاعات يمكنهم الحصول على الاقتصاد مع نمو أفضل . يسمح هذا النمو بالتعلم والتقدم والتغيير في قطاعات محدودة تعكس تقدما تدريجيا في قطاعات أخرى (**حوحو فطوم وعيساوي سهام،2016، ص118**).

وعليه يعد النمو الاقتصادي أهم أهداف أي سياسة اقتصادية مهما كانت. والتي تسعى لتحقيقها مختلف الدول أيا كان نظامها الاقتصادي وأيا كانت مرحلة التقدم والتخلف التي بلغتها.

2.2. قياس النمو الاقتصادي:

يقاس النمو الاقتصادي عادة بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي (PIB) والذي يعبر عن القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات في اقتصاد ما. كما يعكس في نفس الوقت الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الكلي للحصول على السلع والخدمات. ويقاس الناتج المحلي الإجمالي بالوحدات النقدية حيث يتم استخدام الأسعار السائدة في السوق(السعر السوقي) في احتساب قيمة إجمالي الناتج المحلي، إلا أن هذه الأسعار تخضع للتغيير (انخفاضا أو ارتفاعا) ومن ثم ستؤدي إلى تغيير القيمة الفعلية (الحقيقة) لإجمالي الناتج المحلي (**إيمان بوعكاز، 2015، ص90**)حيث أن دراسة دور الدخل القومي هو في صميم دراسات النمو الاقتصادي حيث عادة تستعمل معيارين أساسيين لقياس هذا الدخل: (**أسماء عدة، 2016، ص61**)

– الناتج الوطني الخام:هو قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة وتستثنى السلع الوسطية. يأخذ في الحسبان إنتاج المواطنين المقيمين، بما في ذلك قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل أولئك الذين يقيمون خارج البلاد وهو الأكثر شيوعا في حساب الدخل أي عوامل إنتاج ذات جنسية مقيمة سواء موجودة في الاقتصاد المحلي أو في الخارج.

– **الناتج الداخلي الخام** :يشبه الناتج المحلي الخام إن لم يكن ذلك بإدراج جميع الإنتاج داخل البلاد بحيث وضعت أصولها من قبل مقيمين أجانب ولكن باستثناء قيمة الإنتاج من المواطنين الذين يعيشون في الخارج، أي من طرف عوامل إنتاج مقيمة والتي تتكون من عوامل وطنية وأخرى خارجية. إن الناتج المحلي الخام والناتج الداخلي الخام مقسوم على إجمالي حجم السكان يقيس لنا الدخل الفردي .

3.2. نظريات ونماذج النمو الاقتصادي

سنعرض تطور نظريات النمو الاقتصادي بناء على التقدم التقني، أي أننا سنقسمها إلى نظريات النمو الخارجي ونظريات النمو الداخلي. وهي التي اتفقت مع نظرية النمو الخارجي حول الدور الذي يلعبه التقدم التقني في عملية النمو، ولكن اختلفت معها في كونه يتحدد داخل النموذج.

1.3.2. نظريات النمو الخارجي:

1.1.3.2. النمو عند المدرسة الكلاسيكية:

- **أدم سميث:** يعتبر سميث وبخلاف الطبيعيين ال ذين يعتبرون بأن القطاع الزراعي هو القطاع الوحيد المنتج في البلد، وأن القطاع الصناعي له الدور الأساسي في عملية النمو، كما أنه لم يغفل دور القطاع الزراعي في عملية النمو هذه. اعتبار سميث أو تركيزه على القطاع الصناعي راجع لتزايد الغلة في القطاع الصناعي الناتجة عن طرق تقسيم العمل، الذي يسمح بزيادة إنتاجية العمال في القطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الزراعي ، لاسيما عندما يتوافر قدر من الطلب الفعّال والحجم المناسب من رأس المال، فيؤدي ذلك إلى ارتفاع الدخل الوطني، ومن ثم يؤثر تزايد الدخل في زيادة السكان لأنه يعد حافزا أو دافعا له، وما أن تأخذ المعدلات السكانية بالنمو، حتى يزداد الطلب تتسع السوق وتعقب ذلك زيادة الادخار. فيمكن اعتبار أن ثروة المجتمعات وتحقق النمو الاقتصادي في مجتمع ما راجع حسب سميث إلى: تقسيم العمل، ارتفاع الإنتاجية، زيادة الدخل القومي(**العمري الحاج، 2012، ص45**)

الشكل2.5: تصورات أدم سميث حول النمو الاقتصادي.

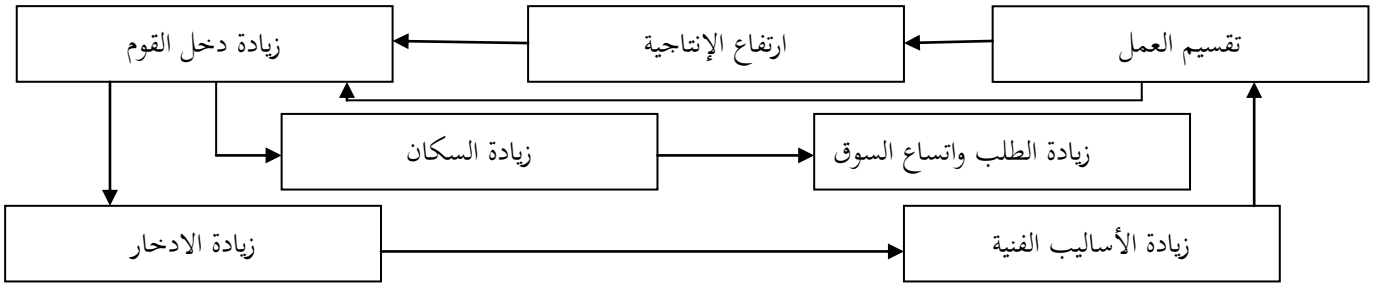

المصدر: أسماء عدة، 2016، ص78.

- **ريكاردو:** ركز ريكاردو معظم حياته في التفكير والعمل على كيفية إزالة العقبات التي تحول دون تراكم رأس المال ولخص فكرة في نظرية التوزيع. توزيع الدخل وأثره على تراكم رأس المال ، يرى ريكاردو أن مستقبل الرأسمالية يعتمد على تراكم رأس المال. وبالتالي معدل الربح، وقسم المجتمع إلى ثلاث مجموعات رئيسية وهي: العمال، الرأسماليون، ملاك الأراضي، وقد احتل القطاع الزراعي الصدارة (**أسماء عدة، 2016، ص60**).
- الرأسماليون: حسب ريكاردو فإن الرأسماليون يقومون بالدور الرئيسي في النمو الاقتصادي، إذ أنهم يبحثون عن أسواق أوسع لتصريف منتجاتهم بهدف زيادة أرباحهم، مما ينعكس بالإيجاب على النمو الاقتصادي من خلال إعادة استثمار هذه الأرباح في مشاريع جديدة

1. العمال: هم الأداة والوسيلة التي من خلالها تقوم عملية الإنتاج لكنهم حسب ريكاردو (Ricardo) أقل أهمية من الرأسماليين.
2. ملاك الأراضي: هم الذين يسيطرون على الأراضي ونتيجة ندرة هذه الأخيرة فهم يحصلون على ريع يتراكم ويتزايد في حالة ازدياد الطلب على منتجاتها (**عبد الباسط ولد عمري، 2016/2015، ص22**).

- **مالتوس** (Maltose):قدم روبرت مالتوس أفكار هامة حول النمو الاقتصادي من خلال ما قاله "مبدأ السكا ن" حيث اعتبر العائدات الناتجة عن التقدم التكنولوجي سيؤدي إلى تحسين المستوى المعيشي ومنه زيادة مستوى السكان ومنه انخفاض مستوى الدخل الفردي، وبالتالي فإنه على المدى الطويل لا يمكن تحسين مستوى معيشة السكان إلا إذا تم وضع ضوابط على النمو السكاني. ويعتقد مالتوس أن الزيادة في الدخل الفردي سيكون له تأثير إيجابي على النمو السكاني والذي سيكون له أثران سلبيان على الزيادة في مستوى دخل الفرد الابتدائي الأول، امتصاص هذا الدخل الإضافي لإطعام السكان الإضافيين. أما الثاني فيتمثل في كون الزيادة في كمية العمل ستؤدي إلى خفض إنتاجية في غياب تقدم تكنولوجي ملموس(**إيمان بوعكاز، 2015، ص ص، 105–106**).

2.1.3.2. النمو عند المدرسة الكينزية:

لقد اهتم كينز بالاقتصاد الكلي على عكس المفكرين الكلاسيكيين الذين ركزوا دراساتهم على كيفية تراكم رأس المال، من خلال التركيز على تخفيض تكاليف الوحدات المنتجة وتعظيم أرباح المؤسسات، معتقدين أن أرباحهم هي مصدر تراكم رأسمال الذي يعتبر المحرك الرئيسي للنمو.

قد اعتبر كينز أنّ مشكل الرأسمالية هو قصور في الطلب وأن الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، والادخار هو دالة للدخل، وأكد كينز أن دالة الإنتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم باعتبار أن هناك طاقات إنتاجية غير مستعملة، وقد تأسس نموذجه على تحديد مستوى الدخل في المدى القصير جدّا، فالتحليل الكينزي يجد أن توازن الدخل والإنتاج في الاقتصاد المغلق هو عندما يساوي الاستثمار المخطط مع الدخل المخطط (**أسماء عدة، 2015، ص ص، 88–98**)

- **نموذج هارود ودومار** (Harrod – Domar): أن النظرية التي صاغها هارود ودومار والتي تعرف بنموذج هارود ودومار تستند للتحليل الكينزي الساكن حيث اعتمدت على تجارب البلدان المتقدمة في متطلبات النمو المستقر فقامت بالبحث عن مشكل الرأسمالية والمتمثل حسبها في أزمة البطالة، فكان تحليلهما محاولة تبرير توازن ديناميكي على المدى الطويل عند مستوى التشغيل الكامل، مما جعل نموذجهما يتقاربان من حيث المحتوى والمضمون.

ينطلق النموذج من معالجة النمو الاقتصادي في حالة التوازن في الاستخدام الكامل، إضافة إلى محدودية النموذج خلال مشاكل النمو في البلدان النامية وفي المتقدمة كان له سببا إضافي هو استبعاد أثر الاستثمار على النمو طويل الأمد، لاعتقادهما انخفاض إنتاجية رأس المال مع تزايد الاستثمارات، حيث أن الاعتماد على الادخار، والاستثمار وتجديد رأس المال يعتبر شرطا ضروري لإحداث النمو، ولكنه غير كاف، حيث ظروف العالم الثالث مختلفة تماما عما ش اهدته الدول المتقدمة قبل حدوث نهضتها (**كبداني سيد أحمد، 2013/2012، ص ص،41–43**).

- **نموذج شامبيتر(Schumpeter)**: اختلف مع فكرة أن تكون الأرض هي المصدر الرئيسي للثروة وأن ندرتها هي السبب في تباطؤ النمو الاقتصادي. وأشار في كتابة عن الدورات الاقتصادية، إلى أن النمو الاقتصادي لا يحدث عادة بشكل مستقر ومنتظم، إنما يحدث بقدر سرعة استقدام التوليفات الجديدة من المنتجات أو طرق الإنتاج أو الأسواق .... إلخ، أي أن المصدر الأساسي للنمو يكمن في الابتكارات، كما أن استمرار هذا النمو يتوقف على المدة التي تبقى فيها هذه التوليفات مطلوبة بالأسواق (**هبة السيد محمد سيد أحمد، 2017، ص58**).
- **نموذج سولو (Solow)**: إن نموذج سولو تمت صياغته بطريقة تسمح بإيجاد رد للتنبؤات المتشابهة لهارود، حيث كان يشترط نموذج هارود ودومار لتوازن النمو على المدى الطويل حدوث توازن دقيق بين المتغيرات الرئيسية الثلاث والتي تتمثل في نسبة الادخار، معامل رأس المال، معدل الزيادة في قوة العمل، وأن هذا التوازن يعتمد على التساوي بين معدل النمو المضمون وبين معدل النمو الطبيعي، أما سولو فأرجع التوازن في النمو على المدى الطويل إلى تغير التوليفة الفنية لأنصبة عناصر الإنتاج بين العمل ورأس المال، وقد قام سولو بنشر بحثه "مساهمات في نظرية النمو" عام 1956 والذي حاول فيه بناء نموذجه للنمو على المدى الطويل. ولهذا النموذج شكلين: الأول بدون تقدم تقني، والثاني مع التقدم التقني:

1. **بدون تقدم تقني**: يعتمد نموذج سولو على دالة كوب دوكلاس (Cobb Douglas) ذات دالة الحجم الثابتة، وعليه سنقوم بإعطاء شرح مختصر لدالة كوب دوكلاس. تعد دالة كوب دوكلاس من أكثر دوال الإنتاج استخداما في التطبيقات الاقتصادية، وترجع تسميتها إلى الاقتصادي الأمريكي دوكلاس والرياضي الأمريكي كوب حيث قاما عام 1928 بتحليل دالة الإنتاج.
2. **مع التقدم التقني**: بما أن الدخل الفردي في الأجل الطويل لا ينمو ويبقى ثابتا في الحالة التوازنية، لذا تم إدخال مفهوم التقدم التقني في نموذج سولو من طرف الاقتصادي إزاوا (Uzawa) ، وذلك بغية زيادة النمو في متوسط الدخل الفردي في المدى الطويل. ويعد التقدم التقني في نموذج سولو كمتغير خارجي (**أحمد ضيف، 2015، ص– ص 29–34**).

مما سبق يتضح أن المدرسة الكلاسيكية ركزت على معدل تكوين الرأسمالي باعتباره عنصر رئيسيا في تحقيق النمو الاقتصادي، مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى نواحي الاستثمار لزيادة النمو. فيما أضاف شومبيتر عنصر التقدم الفني والابتكار ليصبح عاملا رئيسيا في محددات النمو الاقتصادي.

2.3.2 . نماذج النمو الداخلي:

أصبح نموذج سولو مع بداية ثمانينات من القرن الماضي غير قادر على تفسير ذلك التفاوت المتزايد في معدلات النمو بين الدول المتقدمة والدول النامية، وعليه فالسؤال الذي كان يطرح ومازال يطرح هو: ما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور مثل هذا التفاوت بين الدول الغنية والدول الفقيرة؟ ثم ما هي الأسباب التي جعلت نموذج سولو غير قادر على تفسير هذا التفاوت المتزايد. رغم أنه كان في فترة زمنية من الفترات يدعى تفسير ذلك بين الدول النامية والدول المتقدمة؟ (**البشير عبد الكريم، ودحمان بوا علي سمير، بدون سنة، ص 13**).

هذا ما حاولت نظرية النمو الداخلي تفسيره. وأرجعت هذه النظريات عدم قدرة نموذج سولو على تفسير ذلك التفاوت إلى شيئين رئيسين هما: افتراض ثبات معدل النمو، وكذا افتراض دالة إنتاج فردية متزايدة بمعدل متناقص أي إنتاجية متناقصة. ولا تزال نظريات النمو الداخلي قيد التطوير، لذلك سوف نتطرق إلى بعض نماذج النمو الداخلي دون الأخرى ونكتفي فقط ببعضها. لأنها تعد القاعدة الأساسية لنظريات النمو الداخلي:

1.2.3.2. نموذج AK: يعتبر أحد أول نماذج النمو الداخلي وأكثرها بساطة والتي يكون فيها للسياسات الاقتصادية دور وانعكاسات على النمو في المدى الطويل.

عندما نحلل نماذج النمو النيوكلاسيكية نجد أن المشكل فيها يتمثل في انخفاض النمو على المدى الطويل وذلك كما سبق وذكرنا يرجع إلى تناقص الإنتاجية الحدّية وخاصة إنتاجية رأس المال، فنماذج النمو الداخلي، وعلى رأسها نموذج AK جاءت لتعالج هذا المشكل أي مشكل تناقص المرد ودية الحدية لرأس المال، وعليه لتفادي هذا المشكل يفترض نموذج AK إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحدّية (**البشير عبد الكريم، ودحمان بوا علي سمير، بدون سنة، ص 14**).

2.2.3.2. نموذج لوكاس (Lucas): يعتبر رأس المال البشري قرين المعرفة المقدرة اقتصاديا والمدمجة للأفراد ولا تقتصر على الكفاءات بل تتعدى إلى الحالة الصحية، النظافة، مستوى المعيشة....، وهكذا تعتبر كمصدر للنمو على المدى الطويل وأساس نظرية رأس المال البشري هو أن الأوان المثلى يحققون اختياراتهم الدراسية بمقارنة الأرباح المنظرة والتكاليف.

وبما أن رأس المال البشري القابل للارتفاع على مدى الزمن يحتوي قرارات الأعوان الراغبين في الاستثمار في تكوينهم الخاص وعندما نسلم بثبات المرد ودية السلمية لكل العناصر أصبح واردا جدا سياق نموذج AK المحمي ذاتيا حيث التمثيل الموسع لرأس المال البشري يحتوي العيني والبشري (**محمد الناصر حميداتو، بدون سنة، ص 15**). وحسب لوكاس الاستثمار في رأس المال العيني هو الجزء غير المستهلك في الإنتاج.

3.2.3.2. نموذج رومر (Romer): اعتمد نموذج رومر على المعرفة التقنية بدلا من العمل حيث أنها تنمو بشكل ألي مع رأس المال، وتكمن فكرته في كون الأفكار التكنولوجية سلعا قابلة للاستثمار، ويمكن استعمال في توليفة من عوامل أخرى للحصول على منتج نهائي، فهي قابلة للتخزين والامتلاك في العملية الإنتاجية، كما يمكن أن تتراكم وفقا لأشكال مختلفة.

نجد أن هذا النموذج يعتمد كليا على وجود الوفورات أي وجود تراكم رأس المال المعرفي بدون تكاليف، وهذا لا يتناسب والواقع ففي حالة وجود التكاليف سيتوجب الخروج من سوق المنافسة التامة والدخول إلى سوق المنافسة غير التامة (**إيمان بوعكاز، 2015، ص-ص 130 132**).

4.2. الانتقادات النمو الموجهة لنماذج ونظريات الاقتصادي:

II. مراجعة الأدبيات

إن الأهمية الكبيرة التي اكتسبها النمو الاقتصادي، ضاعفت من اهتمام العديد من المفكرين بتفسيره وتحليله، وذلك بتقديمهم نماذج، وكل نموذج يهدف إلى تفعيل حركية النمو الاقتصادي فعلى الرغم من أهمية كل نموذج إلا أنه لم يسلم من الانتقادات.

المدرسة	الانتقادات
المدرسة الكلاسيكية	ركزت النظرية على أهمية التراكم الرأسمالي في عملية النمو الاقتصادي مؤكدة على أهمية تحويل الفائض الاقتصادي إلى مختلف الاستثمارات المنتجة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، إلا أنه يعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى (**بن قبيلة زين الدين،2016/2015، ص80**).
المدرسة الكنزية	إن النموذج لم يهتم باحتمال تغيير مستوى الأسعار وأسعار الفائدة، أما من حيث ملائمة النموذج للبلدان النامية فيعتبر غير ملائم وذلك للأسباب التالية: -اختلاف الظروف الاقتصادية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة، حيث أن هذا النموذج يهدف إلى منع البلدان المتقدمة من الدخول في حالة ركود طويلة الأجل ولا يهدف إلى تطبيق برامج التصنيع التي تحتاجها الدول النامية. -إن مثل هذه النماذج تتميز بارتفاع معدل الادخار ومعدل رأس المال، وهذا ما تتعارض مع أوضاع الدول النامية، حيث تتميز بمعدلات ادخار ورأس مال منخفضة. -النموذج يفترض اقتصادا مغلقا في حين أن اقتصاديات الدول النامية غالبا ما تكون مفتوحة على العالم الخارجي (**ضيف أحمد،2015/2014،ص27**).
هارود ودومار	الفرضيات التي يبنى عليها التحليل المتمثلة في افتراض ثبات ميل الادخار، والذي قد تكون صحيحة على المدى القصير ولكنه غير صحيح على المدى المتوسط والطويل، ونفس الشيء بالنسبة لافتراض ثبات العلاقة بين رأس المال والناتج افترض ثبات أسعار الفائدة فهو افتراض غير واقعي، وهذا ما ينطبق كذلك على افتراض عدم تدخل الدولة وثبات مستوى الأسعار. إضافة إلى ذلك فإن نماذج هارود و دومار تربط بين النمو والادخار والذي يعتبر هذا الأخير نسبة من الدخل القومي، مع العلم أن العديد من اقتصاديات الدول النامية لا يتوقف ادخارها (استثمارها) على الدخل وحده ولكن على حجم الصادرات أيضا، وهذا يعني انه كلما ارتفعت نسبة الصادرات في هذه الدول، كلما تمكنت هذه الأخيرة من رفع الاستثمار ومن معدل النمو الاقتصادي (**الوليد قسوم ميساوي، 2018، ص57**).

نماذج النمو الداخلي	عدم واقعية نموذج لوكاس. نظريات النمو الحديثة انتقدت من حيث كونها اعتمدت على النموذج الكلاسيكي والتي غالبا ما تكون غير ملائمة لاقتصاديات للدول النامية. ومن ناحية أخرى فإن النمو الاقتصادي في الدول النامية غالبا ما يكون معاقا بسبب عملية الكفاءة الإنتاجية من ضعف وفقر الهياكل الإرتكازية ومن الهياكل المؤسسية غير الكافية ونواقص أسواق رأس المال وأسواق السلع. وبسبب نظريات النمو الداخلي تغفل هذه العناصر المؤثرة فإن قابليتها على التطبيق في دراسة النمو الاقتصادي محدودة خصوصا في حالة المقارنة بين الدول، فعلى سبيل المثال تفشل نظرية النمو الحديثة في توضيح المعدلات المنخفضة للقدرة على استغلال عنصر من عناصر الإنتاج في الدول منخفضة الدخل في حالة ندرة رأس المال (**إيمان بوعكاز، 2015، ص138**)

3. المكانة الاقتصادية للنمو الاقتصادي

لقد أصبح موضوع المقاولاتية يحتل حيزا كبيرا مع اهتمام الحكومات والعديد من الدول، خاصة مع تزايد المكانة التي تحتلها المؤسسات المصغرة في اقتصاديات مختلف الدول مهما كان مستوى تطورها والدور الذي باتت تلعبه في مختلف برامج التنمية المستقبلية حيث أصبحت ترقية المقاولة المصغرة مشهدا أساسيا في السياق الاقتصادي والاجتماعي الجديد.

1.3. أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي:

لقد تعددت الدراسات المنجزة والتي تتعلق أساسا بدور إنشاء المؤسسات على التنمية الاقتصادية لبلد ما ومن بين هذه الدراسات نجد النموذج المقترح من طرف المرصد العالمي للمقاولاتية (Global Entrepeneurship Monitor) ويرمز له ب GEM والذي يهدف إلى دراسة الروابط بين الحركية المقاولية والتنمية الاقتصادية اعتمادا على الناتج الداخلي الخام (PIB) والتغيرات في معدلات العمل. ويمكن تمثيل نموذج المرصد العالمي للمقاولاتية في مجال التنمية الاقتصادية كالأتي: (**صندرة صايبي، 2014/2013، ص 93**

الشكل 6.2: نموذج GEM للتنمية الاقتصادية

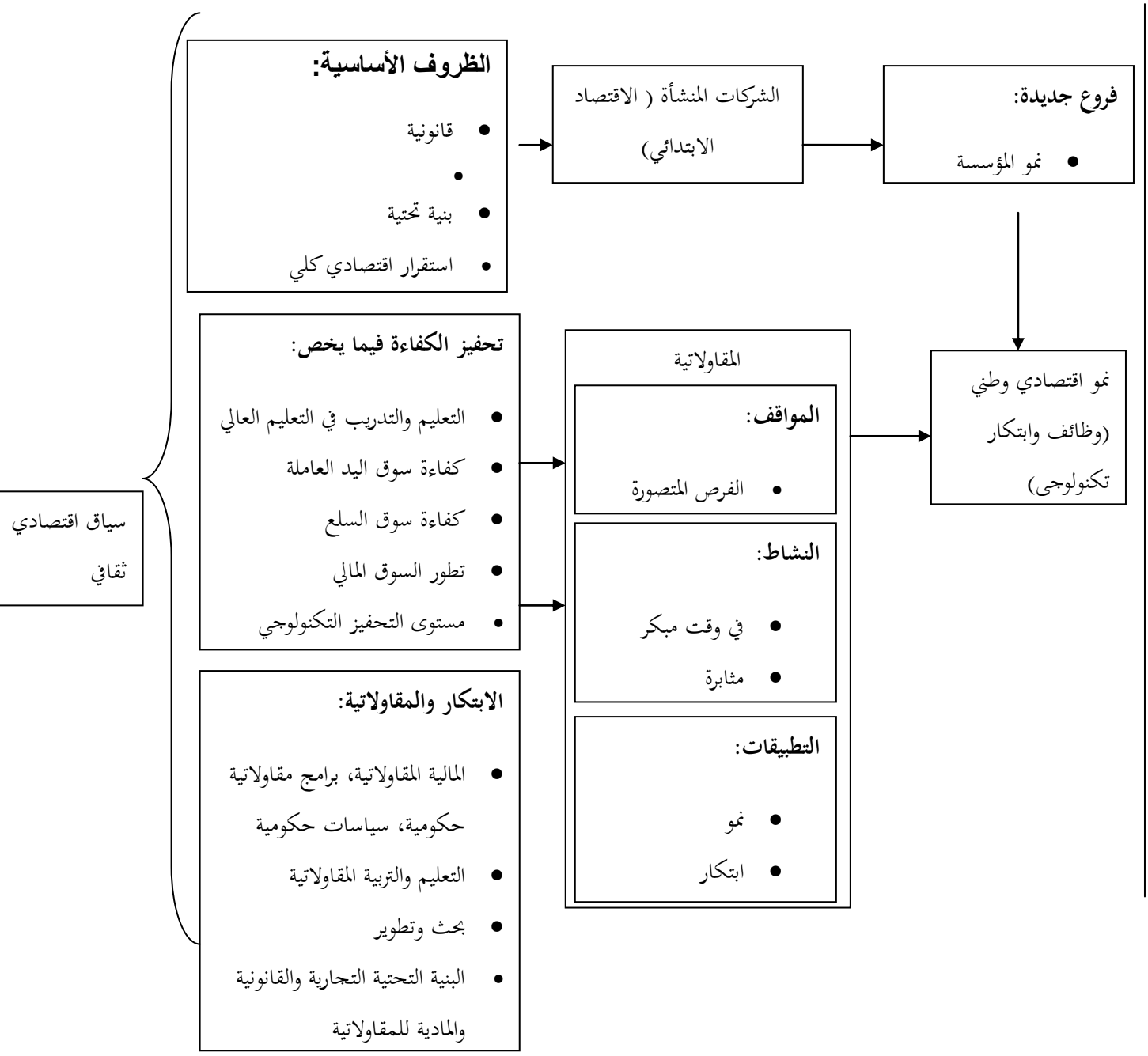

المصدر: عفاف حمادي، جوان 2017، ص10.

يلعب المقاول دورا هاما في سيرورة التنمية الاقتصادية وخاصة في حركية إنشاء، توسيع، إعادة هيكلة وتوقف نشاط المؤسسات وحسب نموذج (GEM) تتبع الحركية المقاولاتية ظروف المقاولة التي تشمل تمويل السياسات الحكومية، البرامج الخاصة، التعليم، التكوين، تحويل تكنولوجي، البنى التحتية القانونية والتجارية، درجة الانفتاح على السوق الداخلي، البنى التحتية المادية وقواعد تسيير ثقافية.

ويتم استخدام هذا النموذج منذ عدة سنوات وطور تدريجيا مع التجارب، وتؤكد نتائج الدراسة التي قام بها (GEM) سنة 2000على ارتباط النشاط المقاولاتي بشكل كبير بالتنمية الاقتصادية إذ ما تم مقارنته بين الدول التي تتشابه من حيث الهيكلة الاقتصادية (**صندرة صايبي، 2014/2013، ص ص، 93-94**).

2.3. الدور الاقتصادي والاجتماعي للمقاولاتية:

1.2.3. الدور الاقتصادي:

1.1.2.3. مساهمة المقاولاتية في التشغيل: تساهم المقاولاتية في توفير مناصب العمل ، إذ تعتبر من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لمناصب شغل جديدة، فهي تتجاوز حتى المؤسسات الصناعية الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها والإمكانيات المتواضعة التي تتوافر عليها. يلقى هذا الدور صدى واسعا في الدول المتقدمة والنامية، فمع اضطرار الزيادة في معدلات البطالة تكون المقاولاتية هي الأقدر على القضاء على جانب كبير من البطالة.وقد أثبتت الدراسات التي أجريت في هذا المجال أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تميل إلى تكثيف عنصر العمل على المؤسسات الكبيرة، أي أنها تتطلب استثمارات أقل لكل فرصة في المتوسط عن المؤسسات الكبيرة (**مبارك لسلوسي وآخرون، 2015، ص21**).

2.1.2.3. مساهمة المقاولاتية في تعبئة المدخرات: تقوم المقاولات الصغيرة باستقطاب فوائد الأموال والمدخرات الصغيرة كون تكاليف إنشاء هذه المؤسسات لا تحتاج لرؤوس أموال ضخمة من جهة، وانخفاض درجة المخاطرة في الاستثمارات الصغيرة من جهة أخرى (**أحمد مير وآخرون، 2018، ص405**).

3.1.2.3. مساهمة المقاولاتية في تنمية الصادرات: تساهم المقاولات الصغيرة باستخدام أفضل أنواع الفنون الإنتاجية في التصدير مباشرة وذلك بإنتاج السلع التي تتجه للتصدير. وتنويع هيكل الصادرات عن طريق دعم وتشجيع هذه المؤسسات وتوفير المساعدات الفنية والتنظيمية لها ومدها بالمعلومات عن احتياجات الأسواق الخارجية (**مفيد عبد اللاوي وناجية صالحي، 2012، ص93**).

4.1.2.3. مساهمة المقاولاتية في الابتكار ونشاط البحث والتطوير: تعد المقاولاتية مصدر مهم للأفكار الجديدة والابتكارات، فهذه المؤسسات تتميز بأنها أكثر إبداعا من المؤسسات الكبيرة، بسبب أن الأفراد لديهم دوافع أكبر في إيجاد الأفكار الجديدة التي تؤدي لتحقيق ربحية عالية (**فارس طارق، 2017، ص42**).

الشكل7.2: المقاولاتية كمحرك للابتكار والنمو

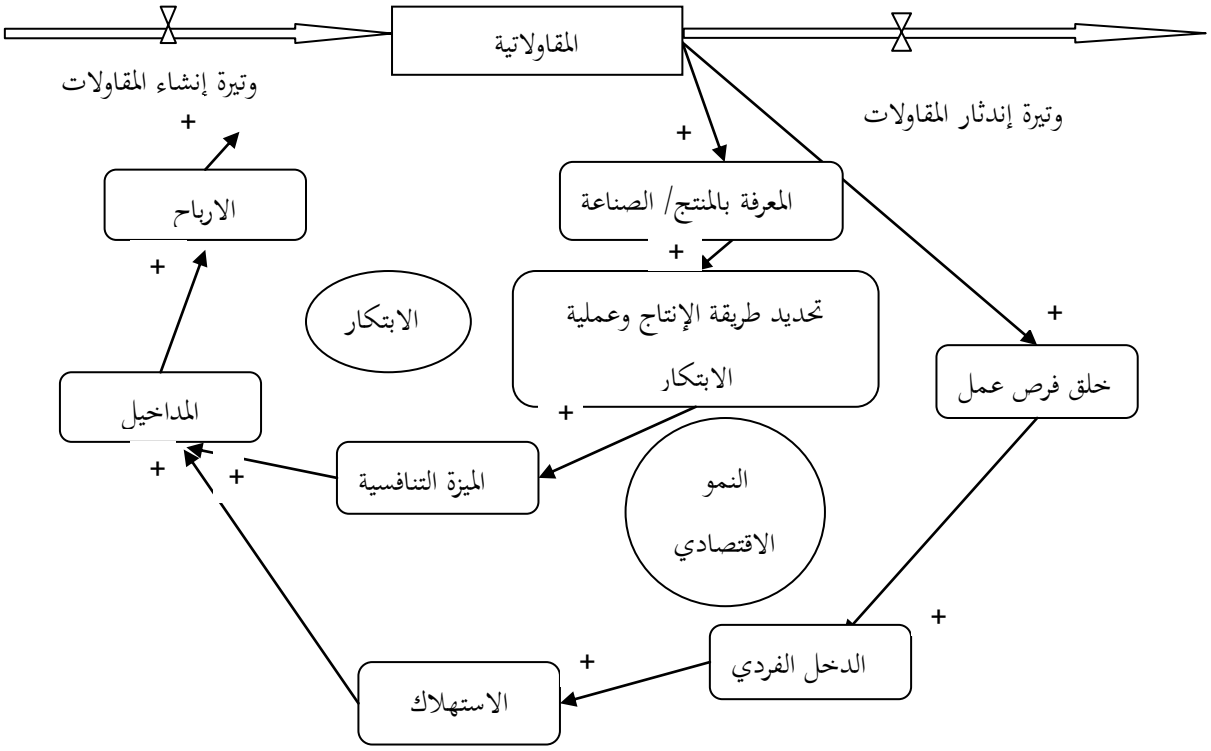

المصدر: لفقير حمزة، 2017/2016، ص 126.

5.1.2.3. مساهمة المقاولاتية في الناتج المحلي: تؤكد مساهمة قطاع المقاولات في إجمالي الناتج المحلي الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع، ففي الدول المرتفعة الدخل يساهم هذا القطاع بأكثر من 51 %من الناتج المحلي، وفي الدول منخفضة الدخل تلعب المقاولات أيضا دورا بارزا على الرغم من زيادة هيمنة القطاع غير الرسمي في الاقتصاد(**فارس طارق، 2018/2017، ص37**).

6.2.1.3, مساهمة المقاولاتية في التوازن الجهوي اللامركزي في التنمية: تشير الشواهد الإحصائية إلى أن المقاولات الصغيرة تتصف بانتشارها جغرافيا مقارنة بالمقاولات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن أو المناطق كثيفة النشاطات الاقتصادية. فحسب التوزيع الجغرافي للمقاولات تظهر أنها تتركز في كبريات المدن (**لسلوسي مبارك وآخرون، 2015، ص ص23 24**).

2.2.3. الدور الاجتماعي

1.2.2.3. تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين: إن المقاولات، بحكم قربها من المستهلكين تسعى جاه دة للعمل على اكتشاف احتياجاتها مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل عام وبالتالي تقديم السلع والخدمات. إن ربط العلاقات مع المستهلكين يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة ، وهذا ما لا نلاحظه في نفس الدرجة لدى المقاولات الكبيرة (**القشيدة صورایة، 2011، ص 62**).

2.2.2.3. توزيع الصناعات وتنويع الهيكل الصناعي: تلعب المقاولات دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية وهذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد وتنميتها وتلبية حاجيات السوق المحدودة والمتواجدة في هذه الأماكن وتوظيف اليد العاطلة في هذه المناطق، وفي نفس الوقت هذه المؤسسات لا تشكل أي عبئ إضافي على هذه المناطق من حيث الضغط والازدحام على المرافق العامة والموجودة، ولا تشكل أي مصدر(**سامية عزيز، 2 جوان2011**).

3.2.2.3. محاربة الآفات الاجتماعية: في أغلب الأحيان يؤدي النفاذ المحدود للتعليم، وعدم الثبات في العمل، وعدم وجود التحفيزات والمهارات اللازمة إلى دفع الشباب إلى هامش المجتمع، فيتحكم بهم الضعف، ويصبحون عرضة لمخاطر عديدة منها الجرائم والمرض والإدمان على المخدرات.

كما يتسبب الافتقار إلى فرص عمل منتجة في المجتمع بدفع الشباب إلى مجتمعات غير حضارية وغير منظمة، غالبا ما تفتقر إلى الحد الأدنى من الموارد والخدمات. لهذا فإن المقاومة تمثل الحل لهذه المشاكل وأخرى من خلال وضع حد لضعف أجيال المستقبل من خلال التدريب والتعليم الهادف واستراتيجيات التوظيف. ويفترض أن توفر هذه الأخيرة الوسائل المناسبة التي تمكن الشباب من بناء المستقبل الذي يرجونه بدلا من التعويل على غريزة البقاء لديهم وحسب لتلبية احتياجاتهم الفورية (**الجودي محمد علي، 2015/2014، ص48**).

3.3. أهمية المقاولاتية في اقتصاديات بعض البلدان النامية:

يعتبر قطاع المقاولاتية أحد أكبر القطاعات المهيمنة على اقتصاد العديد من دول العالم والمشجعة على التقدم وهذا ما دعا غالبية الدول إلى التوجه نحو دعم وتنمية القطاع الحيوي وذلك راجع إلى المكاسب الاقتصادية والاجتماعية الكبيرة التي حققتها وتحققها المجتمعات، فنجد في الدول النامية مكاسبها متعلقة بمجموعة الاعتبارات التي تجسدها الخصائص التي تتميز بها هياكلها الاقتصادية والاجتماعية ومعدلات توافر، معدلات الإنتاج وكذا التوزيع المكاني للسكان، والنشاط الاقتصادي ولا شك أن لمؤسسات هذا القطاع دورا كبيرا ورئيسيا في توسيع القاعدة الإنتاجية وإيجاد فرص عمل للشباب وتوسيع دائرة الاستثمار وتحقيق التنمية المحلية والمستدامة والتوازن الاقتصادي والإقليمي بين كافة المناطق.

– أهمية المقاولاتية في الاقتصاد السعودي:

لقد أصبحت الأعمال الخاصة من خلال إنشاء المقاولاتية خيارا يمكن به حل مشاكل الملايين من الشباب الذين يجدون صعوبة في الحصول على منصب العمل.

إن المقاولاتية تمثل العمود الفقري في الاقتصاد السعودي والسمة المميزة له والشيء الذي يؤكد هذا الكلام هو أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل حوالي 90% من إجمالي المؤسسات العاملة في القطاع الخاص، وإدراكا للأهمية الكبيرة التي تحتلها هذه المؤسسات ضمن الاقتصاد الوطني السعودي خصصت لهذا القطاع اهتماما خاصا.

– أهمية المقاولاتية في الاقتصاد الهندي:

تنبع القوة الدافعة من قدرته الكبيرة على خلق فرص العمل فبالإضافة إلى التنوع في الصناعات وتشجيع العمل الحر كان لهذه الصناعات دور كبير في التنمية التي يشهدها القطاع الصناعي والتنوع الكبير في المنتجات، وأحد أهم العوامل التي ساعدت على هذا النجاح هو تناسب الصناعات الصغيرة للبيئة الاقتصادية في الهند التي تفتقر إلى الموارد المالية، إضافة إلى عدد السكان الكبير. ومن حيث كونها كثيفة العمالة ولا تحتاج إلى رأس مال كبير. فنجد أن عدد هذه المؤسسات 95% وتساهم بحوالي30% من الناتج المحلي الإجمالي وتشغل حوالي 18 مليون عامل (**مشري محمد الناصر،2011/2008، ص23**).

– أهمية المقاولاتية في الاقتصاد الجزائري:

لقد تبنت الجزائر منذ التسعينات مجموعة من الإصلاحات الهيكلية التي سمحت لها بالانتقال التدريجي من اقتصاد مركزي مخطط يعتمد على الأموال والممتلكات العمومية، إلى اقتصاد يعتمد على قوى السوق، وقد تمكنت هذه الإصلاحات من إعادة الاعتبار إلى القطاع الخاص أين تمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واعتبرت ركيزة حقيقية يعتمد عليها في تحقيق أهداف التنمية الوطنية. وكنتيجة للإجراءات المتخذة في مجالات إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطويرها فقد زاد تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطورها (**زيتوني صابرين،2017.2016، ص131**).

4.3.حوصلة لأهم الدراسات حول تأثير المقاولاتية على النمو الاقتصادي:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع تأثير المقاولاتية على النمو الاقتصادي، وتناولته من زوايا مختلفة وقد تنوعت هذه الدراسات. لذا سوف نستعرض جملة من الدراسات التي تم الاستفادة منها مع الإشارة إلى أبرز ملامحها وفي ما يلي عرض لهذه الدراسات:

الاسم	العنوان	اهتمامات الدراسة
بورحومة عبد الحميد ومهديد فاطمة الزهراء	دور المقاولة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 7، جامعة المسيلة، 2012).	هدفت هذه الورقة إلى التعرف على مدى مساهمة المقاولة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر حيث تضمنت الدراسة عرضا نظريا لمفهوم المقاولة الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى عرض نموذج لهذه المؤسسات والمتمثل في تجربة بمؤسسة polyben ببرج بوعريريج.
عبد القادر شارف ولعلا رمضاني	الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المقاولاتية – مقاربة نظرية (مجلة اقتصاديات المال والأعمال،	ركزت هذه الدراسة على أن مجال المقاولاتية له دور كبير في تشجيع الإبداع والابتكار وتجنب الأفكار النمطية في إقامة المشاريع تجسيد لفكرة الخروج من المألوف. وكذلك العمل على تنويع النسيج

	سبتمبر 2017)	الاقتصادي، وحاضنة لكي تتجسد فيها الطاقات البشرية ما لديها من إمكانيات عاطلة ويحولوها إلى كيانات اقتصادية رائدة في مجال الأعمال، وبالتالي التوازن الاقتصادي والاجتماعي في أن واحد، ولقد أصبحت المقاولاتية نموذجا يراهن عليه من أجل النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة، ولما له من أهمية في المنظومة الاقتصادية.
مير أحمد وأخرون	دور المقاولة الصغيرة والمتوسطة في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر (مجلة الأفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 4، جامعة المسيلة، 2018)	هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المقاولة الصغيرة ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر، من خلال تركيزها على ثلاث تحديات أساسية تواجه هذه المقاولات وهي(تحدي سوق المنافسة، تحدي صعوبة مصادر التمويل، تحدي التكوين وتطوير الكفاءات) ومن أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة قاموا بإجراء دراسة كمية من خلال دراسة على عينة من المقاولات الصغيرة بولاية المسيلة، حيث وجدوا أن المقاولة الصغيرة والمتوسطة في ظل كل من تحدي السوق والمنافسة وتحدي تطوير وتكوين الكفاءات تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية المسيلة أما تحدي صعوبة مصادر التمويل فلم نجد له تأثير فيها.
عبد الرزاق بن علي وهدى شهيد	المقاولاتية وأثرها على النمو الاقتصادي في تركيا 2009-2016 (مجلة الإستراتيجية والتنمية ، مجلد 8، العدد3، 2018/12/30)	هدفت هذه الدراسة إلى عرض نشاط المقاولاتية وبرامج الدعم التي تقدمها الحكومات التركية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وأثر ذلك النشاط على النمو الاقتصادي. وقد اعتمدت هذه الدراسة لاختبار فرضياتها على المنهج الوصفي التحليلي، وكشفت الدراسة أن تركيا لها بدايات مبكرة في المقاولاتية وقد تم تفعيلها أكثر منذ عام 2012.

خلاصة الفصل

على ضوء ما تقدم تم التوصل إلى أن للمقاولاتية تعتبر من بين وسائل الإنعاش الاقتصادي نظرا لسهولة تكيفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على الجمع بين التنمية الاقتصادية وتوفير مناصب العمل، حيث يمكنها المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية من خلال خلق مناصب الشغل والتقليل من حدة البطالة.

إذ تعتبر المقاولات عنصرا فعال في تنمية وتطوير أي بلد إلا أن دورها يختلف حسب درجة تطور كل بلد، و نجدها تلعب دورا أساسيا في تحقيق التنمية المستدامة في جميع الميادين، كما تساعد على تقوية النسيج الوطني من خلال تكاملها مع المؤسسات الكبيرة . فهي تعتبر بمثابة محرك لعجلة التنمية في الاقتصاد الوطني لأي دولة من دول العالم بعد أن كان الاعتقاد السائد أن المؤسسات الكبرى هي التي تمكن من تحقيق التنمية. كما يمكن أن يحدث العكس بحيث تكون المؤسسة كبيرة وبسبب الصعوبات والمشاكل التي تتعرض لها تحتم على صاحب أو أصحاب المؤسسة حلها أو تحويلها إلى مقاولات صغيرة، وعلية تعتبر المعرفة الجيدة بالخصائص والمميزات لكل نوع ضروري من أجل تغيير شكل المقاولة.

من خلال هدا حاولنا تسليط الضوء على الدور الذي تلعبه المقاولاتية في تحقيق النمو الاقتصادي، ووجدنا أن المقاولاتية تلعب دور جد محوري في تحقيق النمو الاقتصادي

للتحقق من ذلك ومن الأهداف المسطرة للدراسة، ستقدم هذه الدراسة دراسة قياسية لأثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي، وسيتم التوضيح عن العينة المختارة وكذلك الأدوات التي سيتم استخدامها للتحقق من طبيعة العلاقة بين المتغيرات في الفصل المقبل.

III. منهجية الدراسة

منهجية الدراسة

بعدما تم عرض الجانب النظري للدراسة في الفصل السابق الذي تم تخصيصه للإلمام بالمفاهيم المتعلقة بمتغيرات الدراسة، والتي سيتم قياسها من خلال هذا الفصل كدراسة تطبيقية حيث تم خلال هذا الفصل انجاز دراسة قياسية حولنا من خلالها دراسة تأثير المقاولاتية على النمو الاقتصادي، باستخدام مختلف مؤشرات المقاولاتية (رأس المال الاستثماري، التأثيرات الاجتماعية، إجمالي نشاط ريادة الأعمال في مرحلة مبكرة، انفتاح السوق الداخلي، تطوير بيئة الأعمال)، وانطلاقا من هذه الأدبيات النظرية التي قمنا بعرضها في الفصل الأول، سنحاول من خلال هذا الفصل القيام بدراسة قياسية لتأثير المقاولاتية على النمو الاقتصادي، باستخدام عينة لثلاثون دولة خلال فترة 2016. وذلك بمحاولة تحديد طبيعة العلاقة التي تربط بين هاذين المتغيرين.

سيتم التطرق في هذا الفصل لمناقشة الفلسفة التي ستعتمدها الدراسة، الطريقة المعتمدة في جمع البيانات وتم تقسيم الفصل كما يلي:

- عينة الدراسة؛
- مصادر وطرق جمع البيانات ومناهج الدراسة؛
- متغيرات الدراسة؛
- نموذج الدراسة.

1.تقديم عام حول مجتمع العينة

1.1.عينة الدراسة:

حاولنا من خلال هذه الدراسة اختبار أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي. وعلى هذا الأساس تم تحديد عينة الدراسة حيث قمنا بإدراج دول تتميز بأنها تتوافر على بيانات لنشاط المقاولاتية خلال نفس السنة. وبالتالي فان عينة الدراسة لدينا سوف تقتصر على 30 دولة وهي(**تركيا، الأرجنتين، لبنان، مصر، ماليزيا، إسرائيل، سلوفينيا، أسطوانيا، اندونيسيا، كامرون، شيلي، كولومبيا، جنوب إفريقيا، جمهورية سلوفاك، سلفادور، جامايكا، أكوادور، كرواتيا، قطر، بولندا، الأوروغواي، تايلاند، بنما، الإمارات العربية المتحدة، غواتي مالا، المملكة العربية السعودية، لاتفيا، فنلندا، بيرو، النمسا**)(الدول النامية هي التي لم تحسن استغلال الثروة الطبيعية والبشرية الموجودة فيها إلى أعلى حد ممكن، كما تعاني من نقص في خدماتها الأساسية كالتعليم والصحة ويطلق عليها في بعض الأحيان مصطلح العالم الثالث) خلال فترة 2016 فقط. وذلك آن البيانات الخاصة بالمقاولاتية قبل هذه الفترة هي غير متوفرة في كامل الدول، واخترنا سنة 2016 وذلك لتوفر المعلومات حول متغيرات الدراسة في تلك الفترة.

2.1.مصادر وطرق جمع البيانات:

تستند هذه الدراسة على عينة قصديه من الدول النامية، حيث تم سحب عينة مناسبة للدراسة مكونة من ثلاثون دولة لسنة 2016، من تقرير الأمم المتحدة لسنة 2014 وكان تاريخ الاطلاع عليها ب 23 /2020/07. بينما مؤشرات المقاولاتية أخذت من موقع البنك الدولي وكان تاريخ الاطلاع عليها ب 2020 /07/25، أما النمو الاقتصادي فقد تم الاعتماد على موقع البنك الدولي وكان تاريخ الإطلاع عليه ب 2020/07/27.

3.1. نموذج الانحدار الخطي المتعدد:

يعد الانحدار الخطي المتعدد من الأساليب الإحصائية المتقدمة والتي تضمن دقة الاستدلال من أجل تحسين نتائج البحث عن طريق الاستخدام الأمثل للبيانات في إيجاد علاقات سببية بين ظواهر موضوع البحث.

يأخذ الانحدار المتعدد في اعتباره تأثير متغيرين مستقلين أو أكثر على المتغير التابع، لذا فإن الانحدار المتعدد يعتبر امتدادا منطقيا للانحدار البسيط. وكما في الانحدار البسيط تستخدم طريقة المربعات الصغرى لاشتقاق معادلة الانحدار المتعدد، ثم القيام بتحديد درجة قوة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة باستعمال معاملات الارتباط. ويعتبر نموذج الانحدار المتعدد تعميما لنموذج الانحدار البسيط فكلمة "بسيط" تشير إلى وجود متغير مستقل واحد في النموذج، أما كلمة " متعدد" تشير إلى وجود عدة متغيرات مستقلة في النموذج والتي يعتقد أنها تؤثر في المتغير المعتمد (**مريغني محمد أحمد طه، 2014، ص ص، 7،8**). ويمكن استخدام الانحدار الخطي المتعدد في حالة توافر الشروط التالية:

1. أن تكون العلاقة خطية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛

2. أن تكون البيانات موزعة توزيعا طبيعيا للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع؛

3. يجب أن تكون قيم المتغير التابع من المستوى الترتيبي على الأقل.

نموذج الانحدار الخطي المتعدد بوجود n من المتغيرات المستقلة يأخذ الصيغة التالي:

$$Y = a + a_1X_1 + a_2X_2 + a_3X_3 + \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots + a_n X_n$$

حيث:

Y: المتغير التابع

a: قيمة ثابتة

a_1 .a_2 .a_3 .a_n : ميل الانحدار Y على المتغير المستقل

X_1 .X_2 .X_3 .X_n: المتغيرات المستقلة

4.1 . التعريف بالمتغيرات ونموذج الدراسة:

لتحديد النموذج لابد من تحديد متغيرات النموذج والشكل الرياضي.

- **المتغير التابع**: يتمثل المتغير التابع في النمو الاقتصادي ويرمز له ب (CE). الناتج المحلي الإجمالي بأسعار المشتري هو مجموع إجمالي القيمة المضافة من قبل جميع المنتجين المقيمين في الاقتصاد بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات ناقص أي إعانات غير مشمولة في قيمة المنتجات. ويتم احتسابها بدون خصم لاستهلاك الأصول المصنعة أو لاستنفاذ الموارد الطبيعية وتدهورها.

البيانات بالدولار الأمريكي الحالي. يتم تحويل الأرقام بالدولار للناتج المحلي الإجمالي من العملات المحلية باستخدام أسعار الصرف الرسمية لسنة واحدة.

- **المتغيرات المستقلة**: تتمثل في:

1. رأس المال الاستثماري Venture Capital Availability:

مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي في بلد ما وما مدى سهولة العثور على رجال الأعمال ذوي المشاريع المبتكرة والمحفوفة بالمخاطر في رأس المال الاستثماري.

2. التأثيرات الاجتماعية Social Impact :

تهدف ركائز التأثيرات الاجتماعية إلى تقييم التحسينات المدفوعة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الرفاهة بفضل تأثيرها في الحفاظ على البيئة، وتحسين التعليم، وتحسين استهلاك الطاقة، والتقدم في مجال الرعاية الصحية، ومزيد من المشاركة الفعالة من جانب المواطنين. في الوقت الحالي وبسبب قيود البيانات، تركز هذه الركيزة على قياس مدى زيادة فاعلية الحكومات في استخدام ICTS وتقديم المزيد من الخدمات لمواطنيها، وبالتالي تحسين مشاركتها الالكترونية. كما أنها تقيم مدى وجود ICTS في التعليم كبديل للفوائد المحتملة المرتبطة باستخدام ICTS في التعليم.

3. تطوير بيئة الأعمال Business Sophistication :

يعد مؤشر تطوير بيئة الأعمال احد ركائز التنافسية العالمية.

4. انفتاح السوق الداخل Internal Market Openness :

مدى حرية الشركات الجديدة في الدخول للأسواق الحالية.

.5. إجمالي نشاط ريادة الأعمال في مرحلة مبكرة Total Early Activity: ا

لنسبة المئوية من 18-64 من السكان الذين هم أما رجل أعمال ناشئ أو مالك مشروع جديد.

5.3. نموذج الدراسة:

يمكن استنتاج نموذج الدراسة ذلك استنادا إلى الإطار النظري وما أفرزته مراجعة الدراسات السابقة وفي ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها استخلصنا نموذج الدراسة في فكرة مفادها تأثير المتغيرات المستقلة الأخرى على النمو الاقتصادي لدى مجموعة من الدول النامية وذلك على النحو الذي يظهره النموذج التالي:

$$PIB = a+a_1IMO+a_2SI+a_3TEA+a_4VCA+a_5BS$$

حيث:

PIB: الناتج المحلي الإجمالي.

a: قيمة ثابتة.

IMO: انفتاح السوق الداخلي.

SI: التأثيرات الاجتماعية.

TEA: إجمالي نشاط ريادة الأعمال في مرحلة مبكرة.

VCA: رأس المال الاستثماري.

BS: تطوير بيئة الأعمال.

a_1 .a_2 .a_3 .a_n : ميل الانحدار Y على المتغيرات المستقلة.

خلاصة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التعرف على مجتمع العينة بشكل مفصل، وقد تم معرفة الأهمية النسبية التي يؤديها مجتمع العينة في الاقتصاد. وقد تم توضيح الأساليب الطرق التي تم بها جمع البيانات، أيضا تم توضيح كيف تمت معالجة البيانات والبرامج والأساليب الإحصائية التي تم الاستعانة بها.

من خلال الفصل الموالي سيتم عرض نتائج الدراسة بالتفصيل.

IV. النتائج والمناقشة

النتائج والمناقشة

بعد الانتهاء من جمع البيانات سيتم معالجة هذه البيانات كلا على حدة وعرض نتائجها، ثم إثبات الفرضيات التي تم طرحها في هذه الدراسة.

من خلال هذا الفصل سيتم بيان نتائج الدراسة بالتفصيل، والقيام باختبار الفرضيات ثم بإثباتها أو رفضها، وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- التحليل الوصفي للبيانات.

مناقشة نتائج أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي في الدول النامية.

4.1. تحليل مؤشرات المقاولاتية والنمو الاقتصادي للدول النامية.

اعتمدت الدراسة على عينة مقصودة مكونة من ثلاثون دولة نامية، موزعة على أربعة قارات كما هو موضح في الملحق الأول.

الشكل(1.4): توزيع العينة حسب مؤشر الناتج المحلي الاجمالي

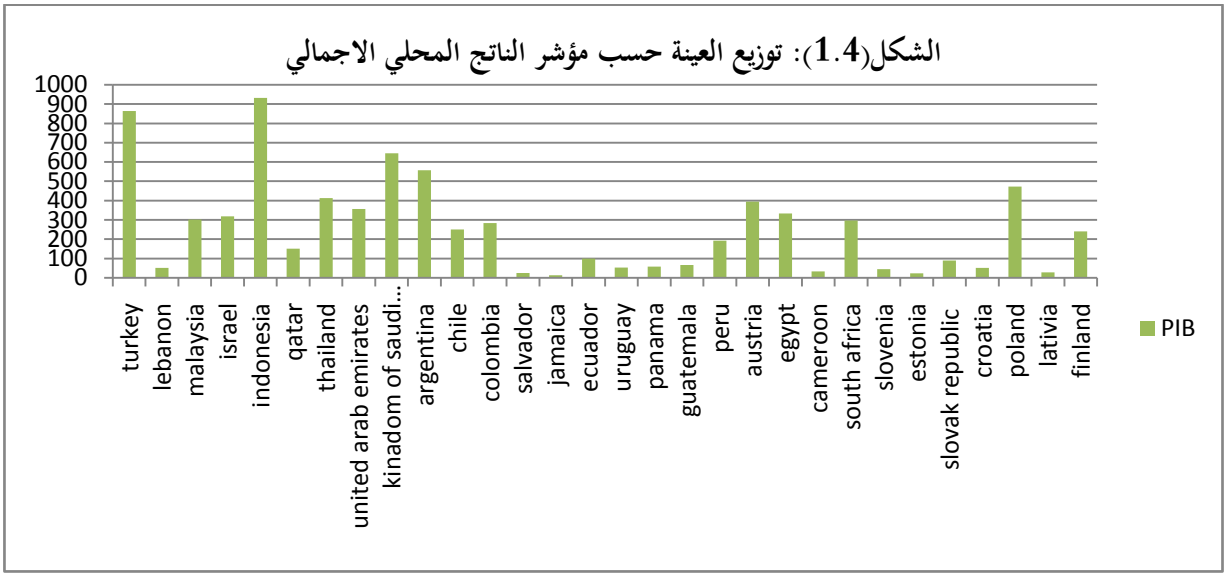

المصدر:مخرجات برنامج EXCEL.

نلاحظ أن توزيع العينة محل الدراسة بين القارات الأربعة متباعدة في مجملها، حيث تأتي قارة أسيا أولا بقيمة 931,88 تريليون، ثم تليها قارة أمريكا 553,53 تريليون،ثم قارة أوروبا بقيمة 472,04 تريليون وأخيرا قارة إفريقيا بقيمة 332,928 تريليون، عليه نلاحظ أن قارة أسيا هي أكثر القارات نشاط مي مجال المقاولاتية حسب هذا المؤشر.

الشكل (4. 2): **توزيع العينة حسب مؤشر راس المال الاستثماري**

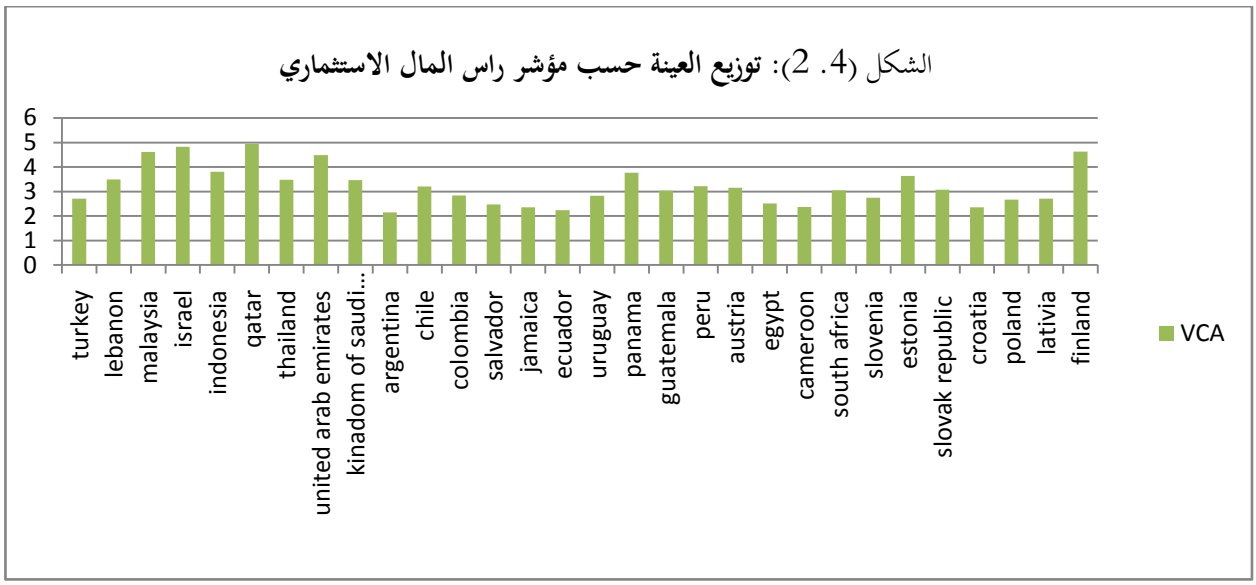

المصدر:مخرجات برنامج EXCEL.

يتضح من خلال الشكل أنّ توزيع العينة حسب هذا المؤشر متقاربة في جميع القارات. حيث تأتي قارة أسيا أولا بنسبة 4,94٪، ثم تليها قارة أوروبا بنسبة 4,63٪، وبعدها قارة أمريكا بنسبة 3,76٪، وأخيرا قارة إفريقيا بنسبة 3,04٪. إذن قارة أسيا هي أكثر القارات نشاط في مجال المقاولاتية حسب هذا المؤشر.

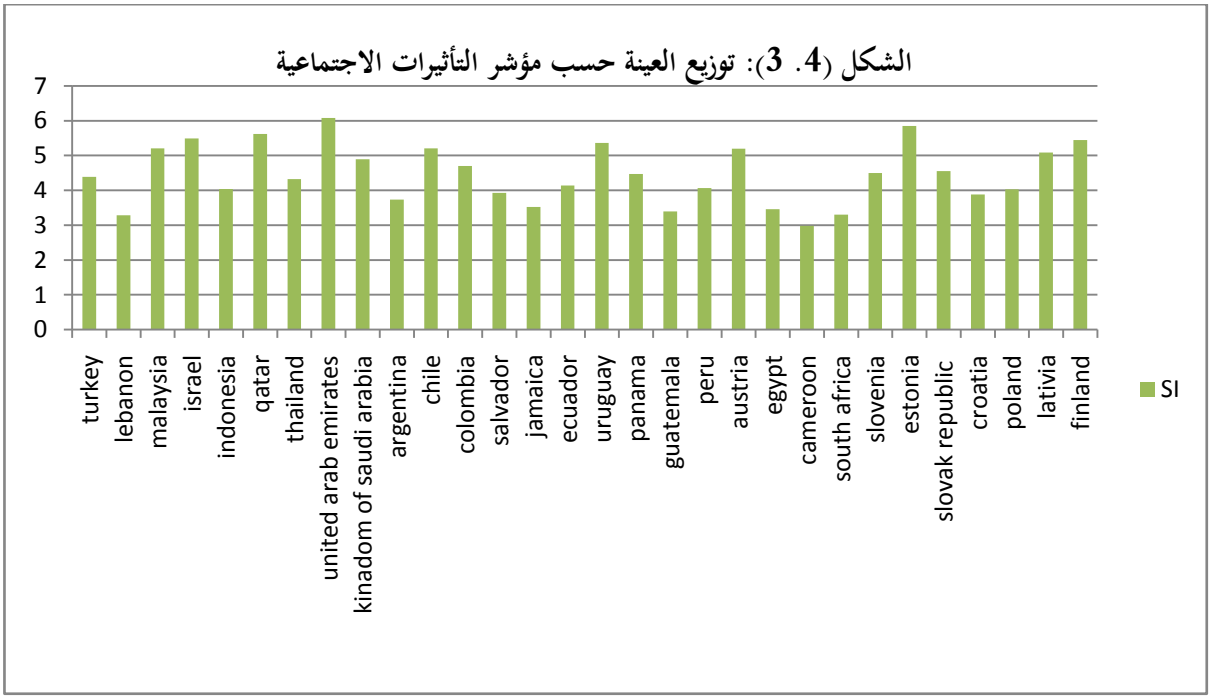

المصدر:مخرجات برنامج EXCEL.

نلاحظ أن توزيع العينة محل الدراسة بين القارات متقاربة، حيث أن قارة أسيا هي الأولى بنسبة 6,08٪، ثم تليها قارة أرويا بنسبة 5,85٪، ثم قارة أمريكا بنسبة 5, 36 ٪، وأخيرا قارة إفريقيا بنسبة 3,46٪.

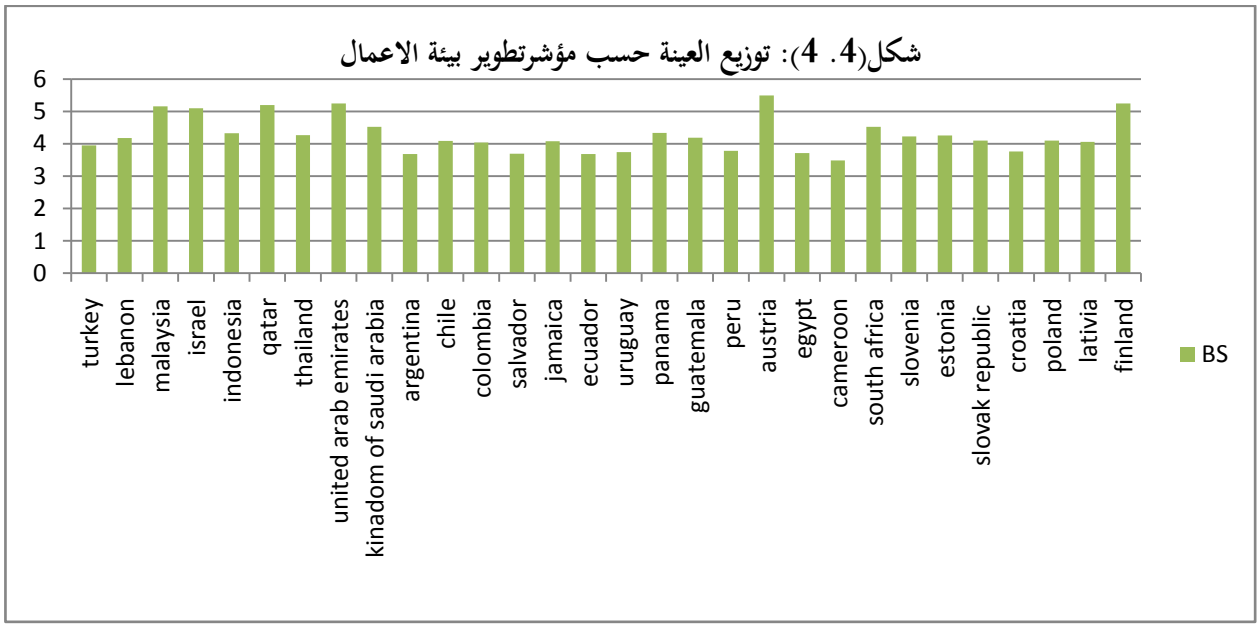

المصدر:مخرجات برنامج EXCEL.

نلاحظ أن قارة أمريكا هي الأولى بنسبة 5,50٪ ، ثم تليها قارة أسيا وأوروبا من حيث التساوي في النشاط المقاولاتي بنسبة 5,25 ٪، وأخيرا قارة إفريقيا بنسبة 4,52٪. وهنا نلاحظ أن أكثر القارات نشاطا في مجال المقاولاتية حسب هذا المؤشر هي قارة أمريكا.

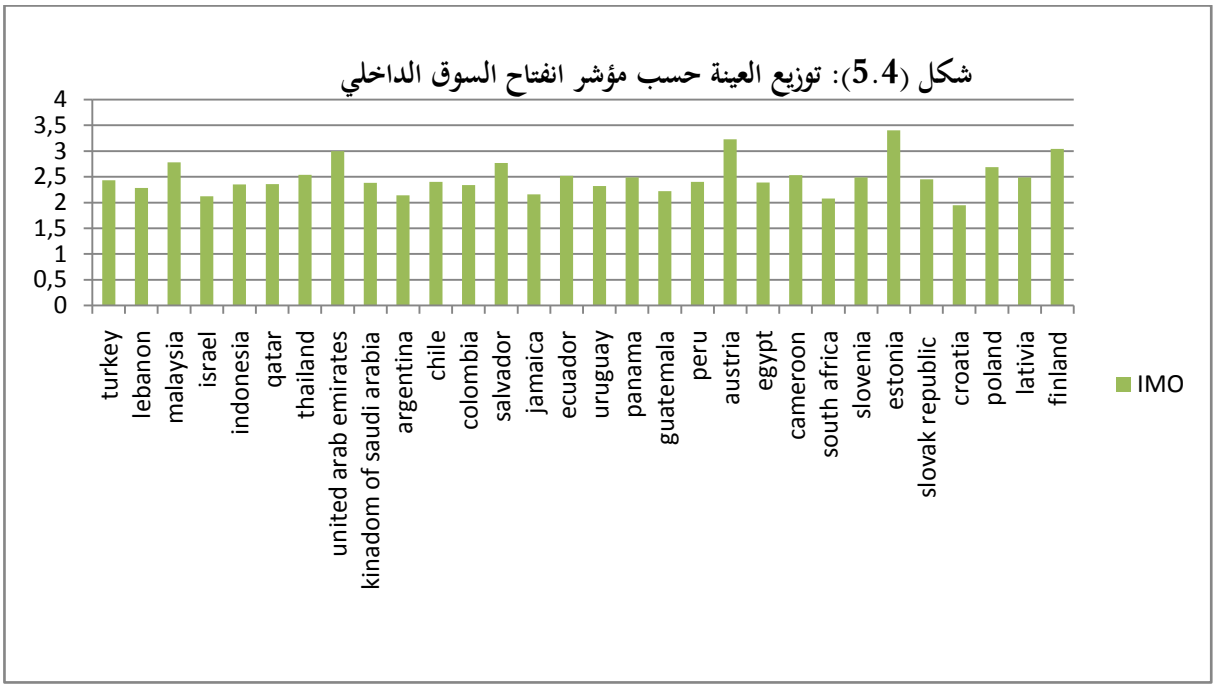

المصدر:مخرجات برنامج EXCEL.

نلاحظ أن توزيع العينة محل الدراسة حسب هذا المؤشر في القارات الأربعة لها نفس وتيرة النشاط تقريبا. حيث أن قارة أوروبا هي الأولى بنسبة 3,40٪، ثم قارة آسيا بنسبة 3٪، ثم قارة أمريكا بنسبة 2,72٪، وأخيرا قارة إفريقيا بنسبة 2,53٪.

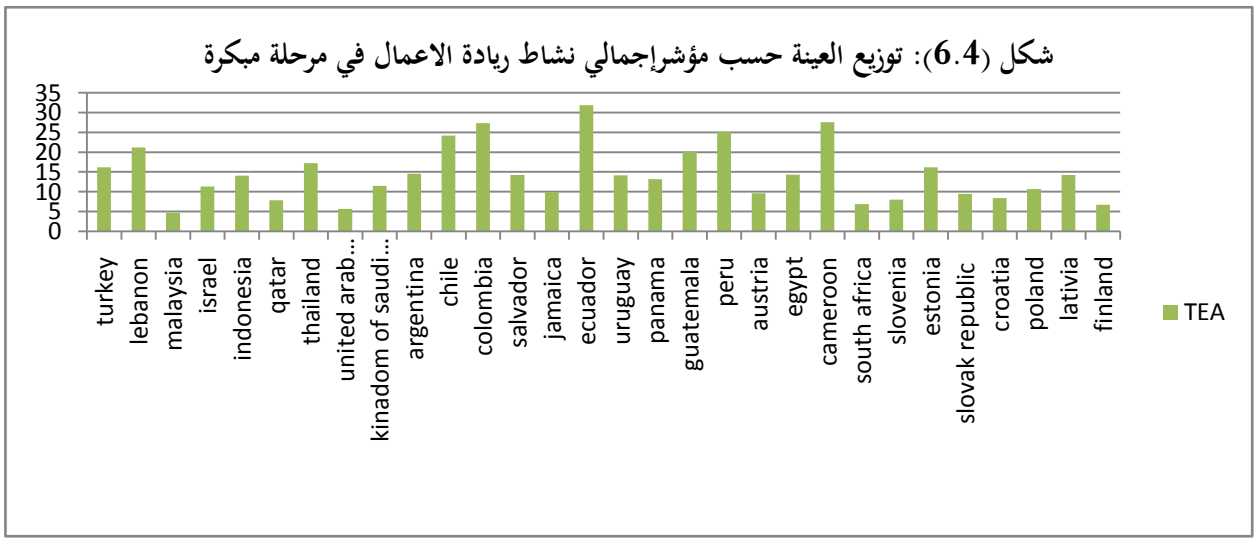

المصدر:مخرجات برنامج EXCEL.

نلاحظ أن قارة أمريكا هي الأولى بنسبة 31,83٪، ثم تليها قارة إفريقيا بنسبة 27,56٪، ثم قارة آسيا بنسبة 21,15٪، وأخيرا قارة أوربا بنسبة 16,16٪. من خلال ما سبق ومن خلال تحليلنا للمؤشرات يتضح أن قارة أسيا هي الأولى من حيث النشاط المقاولاتي حسب أغلب المؤشرات.

2.4. مناقشة نتائج أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي للدول النامية

سيتم تقديم في هذا المبحث أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي. وللتأكد من صحة النتائج وجب إتباع طريقة المربعات الصغرى والتي سيتم استخدامها في تقدير معالم النموذج .

1.2.4. نموذج أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي

$$PIB = a + a_1IMO + a_2SI + a_3TEA + a_4VCA + a_5BS$$

حيث أن نتائج تقدير النموذج موضحة في الجدول الموالي:

الجدول4 .1: نتائج تقدير نموذج الدراسة بطريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: PIB
Method: Least Squares
Date: 08/18/20 Time: 19:15
Sample: 1 30
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-508828.9	375835.4	-1.353861	0.1884
BS	169369.5	114383.5	1.480715	0.1517
IMO	46611.68	107443.2	0.433826	0.6683
SI	-6262.792	50630.97	-0.123695	0.9026
TEA	1486.254	5245.202	0.283355	0.7793
VCA	-81751.66	69800.06	-1.171226	0.2530

R-squared	0.132790	Mean dependent var	61304.53
Adjusted R-squared	-0.047878	S.D. dependent var	151513.0
S.E. of regression	155097.7	Akaike info criterion	26.91835
Sum squared resid	5.77E+11	Schwarz criterion	27.19859
Log likelihood	-397.7753	Hannan-Quinn criter.	27.00801
F-statistic	0.734994	Durbin-Watson stat	2.011444
Prob(F-statistic)	0.604463		

المصدر:مخرجات برنامج إفيوز Eviews.

وكانت نتائج تقدير النموذج كالتالي:

$$PIB = -508828.9 + 46611.68IMO - 6262.79SI + 1486.25TEA - 81751.66VCA + 1693695BS$$

T .Statistic

$$PIB = -1.35 + 0.43IMO - 0.12SI + 0.28TEA - 1.17VCA + 1.48BS$$

P. value

$$PIB = 0.18 + 0.66IMO + 0.90SI + 0.77TEA + 0.25VCA + 0.15BS$$

يتضح من الجدول أنه لا يوجد تأثير لمؤشرات المقاولاتية على النمو الاقتصادي، كون أن النموذج غير معنوي، حيث أن قيمة معامل التحديد(R^2) بلغت 0,13 وهي ضعيفة جدا وهذا يعني أن القوة التفسيرية للنموذج ضعيفة، أي أن المتغيرات المفسرة تفسر فقط 13 ٪ من التغييرات في النمو الاقتصادي، كما أن القيمة الاحتمالية الإحصائية ستيودنت (STUDENT) أكبر من مستوى المعنوية المعمول به وهو 1٪، بينما اختبار فيشر بلغ 0،60 ومنه فان النموذج غير معنوي وذلك لان الاحتمالية الإحصائية لفيشر تقدر ب0،60 وهي أكبر من 0،01 وبالتالي فان النموذج غير مقبول من الناحية الإحصائية.

2.2.4. دراسة صلاحية النموذج

- البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

الشكل الموالي يوضح نتائج اختبار جراك بيرا (Garque Bera) الخاص باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي.

الشكل 4 .7: اختبار جاك بيرا للتوزيع الطبيعي للبواقي

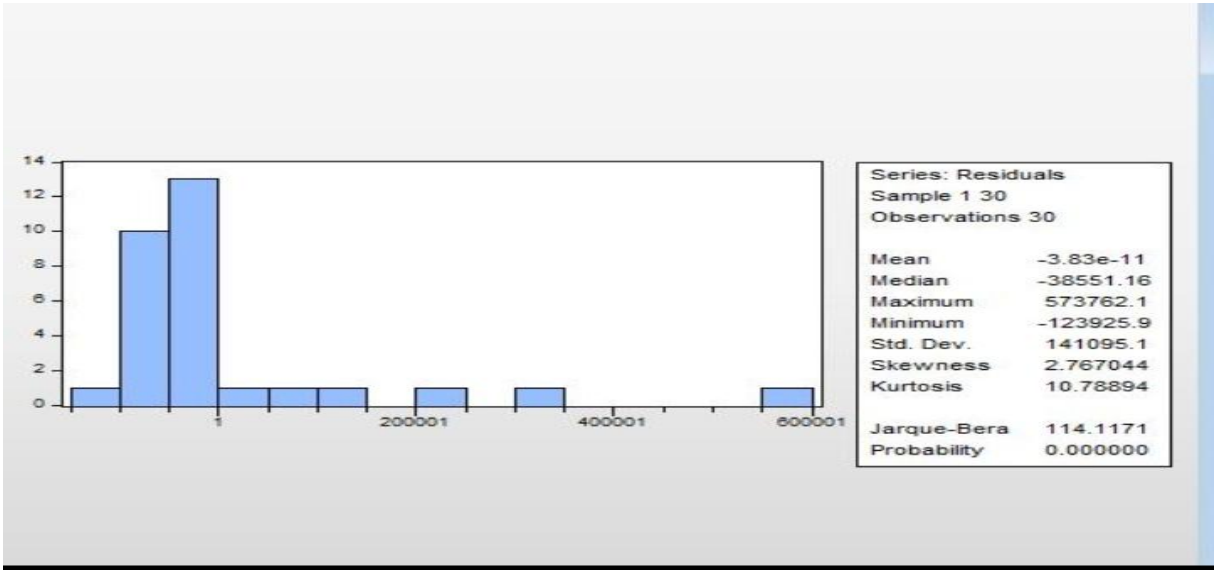

المصدر: مخرجات برنامج إفيوز Eviews.

يتضح من خلال هذا الشكل أن أعلى قيمة بلغت 573762.1 وبالنسبة لأدنى قيمة بلغت 123925.9-، أما متوسط القيم فسجل 3.83-، فمن خلال التوزيع الطبيعي تبين أنّ القيمة الاحتمالية لجارك بيرا بلغ 0 فانه لابد من تعديل النموذج ولتعديل النموذج نقوم بإدخال اللوغاريتم النيبري ليعطينا نتائج أفضل والذي نتائجه مبنية في الجدول التالي:

جدول 4 .2: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي

Dependent Variable: LOG(PIB)
Method: Least Squares
Date: 08/18/20 Time: 19:19
Sample: 1 30
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-17.82034	15.41166	-1.156289	0.2589
LOG(BS)	15.40298	11.47242	1.342610	0.1920
LOG(IMO)	2.476505	5.785693	0.428039	0.6724
LOG(SI)	0.602915	4.554682	0.132373	0.8958
LOG(TEA)	1.339928	1.762115	0.760409	0.4544
LOG(VCA)	-4.071269	5.027805	-0.809751	0.4260

R-squared	0.124941	Mean dependent var	6.352948
Adjusted R-squared	-0.057363	S.D. dependent var	3.243689
S.E. of regression	3.335425	Akaike info criterion	5.423934
Sum squared resid	267.0015	Schwarz criterion	5.704173
Log likelihood	-75.35901	Hannan-Quinn criter.	5.513585
F-statistic	0.685346	Durbin-Watson stat	1.506102
Prob(F-statistic)	0.639099		

المصدر: مخرجات برنامج إفيوز Eviews.

يتضح من خلال الجدول أنه لا يوجد تأثير المقاولاتية على النمو الاقتصادي كون أن النموذج غير معنوي، حيث بلغت القيمة الاحتمالية الإحصائية لستودنت 0.63 وهي أكبر من مستوى المعنوية المعمول به 1٪ ، ومعامل التحديد ضعيف مقداره 0.12 وهي قيمة لا يعتد بها حسب (Falk and Miller).

وللتأكد من مدى صحة هذه النتائج وجب اختبار تحقق فرضيات طريقة المربعات الصغرى العادية والتي تم استخدامها في تقدير معالم النموذج.

– البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

الشكل الموالي يوضح نتائج اختبار جارك بيرا الخاص باختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

الشكل4 .8: اختبار جارك بيرا للتوزيع الطبيعي للبواقي

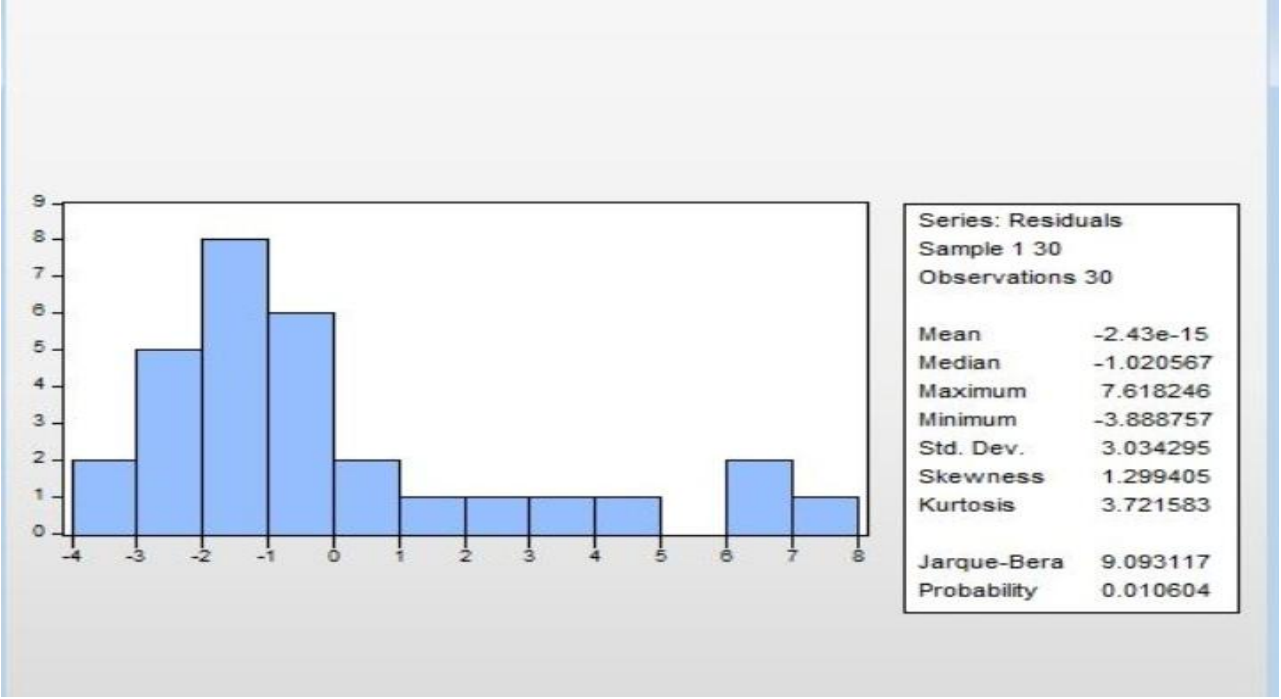

المصدر: مخرجات برنامج إفيوز Eviews.

بين اختبار جارك بيرا أن فرضية التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية في النموذج المقدر محققة، حيث أن معامل التفرطح (Kurtosis) قيمته 3.72 والالتواء (Skewness) قيمته 1.29، كما أن القيمة الاحتمالية لجارك بيرا بلغت 0.01 وهي مساوية لمستوى المعنوية المعمول به وهي 1٪، أي أن النموذج مقبول. بمعني أننا سوف تتحصل على نفس النتيجة 99 مرة من اصل100 التي أعيد فيها الاختبار بينما نسبة الخطأ تقل بكثير لتكون مرة واحدة.

- **عدم ارتباط البواقي فيما بينها (عدم وجود ارتباط ذاتي)**

الجدول الموالي يوضح اختبار عدم ارتباط البواقي فيما بينها.

الجدول4 .3:نتائج عدم ارتباط البواقي فيما بينها

Correlogram of Residuals

Date: 08/18/20 Time: 19:22
Sample: 1 30
Included observations: 30

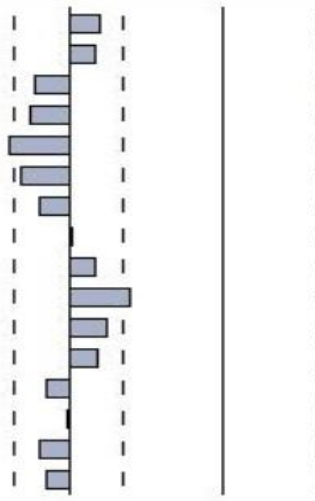

	AC	PAC	Q-Stat	Prob
1	0.207	0.207	1.4162	0.234
2	0.188	0.152	2.6285	0.269
3	-0.226	-0.311	4.4517	0.217
4	-0.259	-0.216	6.9206	0.140
5	-0.393	-0.251	12.865	0.025
6	-0.313	-0.245	16.775	0.010
7	-0.192	-0.177	18.321	0.011
8	0.017	-0.099	18.334	0.019
9	0.188	-0.031	19.948	0.018
10	0.418	0.196	28.344	0.002
11	0.265	0.003	31.894	0.001
12	0.198	0.001	33.979	0.001
13	-0.145	-0.159	35.161	0.001
14	-0.005	0.203	35.162	0.001
15	-0.204	0.124	37.825	0.001
16	-0.155	0.014	39.481	0.001

المصدر: مخرجات برنامج إفيوز Eviews.

نلاحظ أن كل القيم في العمود Prob أكبر أو تساوي مستوى المعنوية المعمول به، وهذا يعني أن فرضية عدم وجود ارتباط بين البواقي محققة إلى حد ما. ونلاحظ أيضا أن الأعمدة داخل مجال الثقة وبالتالي فإن النموذج مستقل.

– عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي:

للتأكد من عدم وجود مشكل ثبات تباين الأخطاء العشوائية تم إجراء اختبار وايت (White) والذي يفحص مشكل الارتباط بين البواقي والمتغيرات المفسرة. جاءت معاملات الاختبار غير معنوية فكل القيم الاحتمالية لإحصائية ستيودنت أكبر من مستوى المعنوية المعمول به وهو 1٪.

- يؤكد اختبار وايت تحقق فرضية عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.

الجدول4 .4:نتائج ثبات تباين الخطأ العشوائي

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 08/18/20 Time: 19:23
Sample: 1 30
Included observations: 30

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1668.355	4609.476	0.361940	0.7257
LOG(BS)^2	1169.325	2487.281	0.470122	0.6495
LOG(BS)*LOG(IMO)	-1425.513	2113.825	-0.674376	0.5170
LOG(BS)*LOG(SI)	918.1715	1079.306	0.850705	0.4170
LOG(BS)*LOG(TEA)	-79.59171	618.3909	-0.128708	0.9004
LOG(BS)*LOG(VCA)	-316.3236	1604.596	-0.197136	0.8481
LOG(BS)	-2942.666	6139.983	-0.479263	0.6432
LOG(IMO)^2	-388.6064	779.2223	-0.498711	0.6299
LOG(IMO)*LOG(SI)	548.0700	700.4118	0.782497	0.4540
LOG(IMO)*LOG(TEA)	-82.98660	192.0723	-0.432059	0.6759
LOG(IMO)*LOG(VCA)	517.9529	1045.051	0.495625	0.6320
LOG(IMO)	1527.742	2689.202	0.568102	0.5839
LOG(SI)^2	-245.8467	265.5340	-0.925858	0.3787
LOG(SI)*LOG(TEA)	72.54145	132.0201	0.549473	0.5960
LOG(SI)*LOG(VCA)	-195.0369	585.9517	-0.332855	0.7469
LOG(SI)	-1040.172	1603.888	-0.648532	0.5328
LOG(TEA)^2	-27.94324	53.64916	-0.520851	0.6150
LOG(TEA)*LOG(VCA)	11.20775	201.2868	0.055680	0.9568
LOG(TEA)	216.1665	1017.390	0.212472	0.8365
LOG(VCA)^2	-117.7402	425.9730	-0.276403	0.7885
LOG(VCA)	539.6550	1859.820	0.290165	0.7783

R-squared	0.405230	Mean dependent var	8.900050
Adjusted R-squared	-0.916480	S.D. dependent var	14.93361
S.E. of regression	20.67364	Akaike info criterion	9.091624
Sum squared resid	3846.596	Schwarz criterion	10.07246
Log likelihood	-115.3744	Hannan-Quinn criter.	9.405402
F-statistic	0.306595	Durbin-Watson stat	2.262201
Prob(F-statistic)	0.986750		

المصدر: مخرجات برنامج إفيوز Eviews.

تحقق الفرضيات الثلاث لطريقة التقدير بالمربعات الصغرى العادية يؤكد صحة النتائج المتوصل إليها والمتمثلة في أن المقاولاتية لا تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل عام.

خلاصة الفصل

نتيجة للجدل القائم بين الاقتصاديين حول طبيعة العلاقة بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي، قدمت خلال السنوات الماضية الأخيرة العديد من الدراسات التجريبية التي تناولت موضوع العلاقة بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي. وقد حاولنا من خلال هذا الفصل تقديم مساهمة إلى الدراسات التجريبية السابقة من خلال إجراء دراسة قياسية بهدف إعادة اختبار أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي في الدول النامية والتي قمنا بتحليلها عن طريق البرنامج الإحصائي إفيوز. وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي على المدى القصير. وبالتالي فإنّ الدراسة توصلت إلى عدم وجود تأثير للمقاولاتية على النمو الاقتصادي للدول النامية محل الدراسة و خلصت الدراسة إلى استعراض أهم النتائج وتطبيقاتها التي سيتم التطرق لها في خاتمة الموضوع.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على المقاولاتية والنمو الاقتصادي كونها من أهم الأنشطة التي تحافظ استقرار اقتصاديات الدول النامية، ففي هذا الفصل سيتم عرض خاتمة البحث في ضمنها أهم نتائج الدراسة وتطبيقاتها.

تتعدى فكرة المشاريع المقاولاتية في مفهومها إنشاء الكيانات الاقتصادية الجديدة لتأخذ العديد من الأشكال، كعملية اقتناء مؤسسات قائمة في حد ذاتها ناجحة كانت أم فاشلة، وكل الأنشطة الضرورية لإعادة بعثها من جديد.

حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرف على مدى تأثير المقاولاتية على النمو الاقتصادي وخاصة الدول النامية، حيث اتضح أن المقاولاتية وريادة الأعمال باعتبارها استغلالا للفرص المتاحة وتفعيل للإبداع والابتكار وخلق المشاريع والقيمة المضافة وتحديد الإنتاج والتنويع كلها عوامل أساسية للتمكين الاقتصادي من خلال تطوير الإنتاج والمشاريع وغيرها.

1. التذكير بالإشكالية:

تمثلت إشكالية الدراسة في **ما مدى تأثير المقاولاتية على النمو الاقتصادي للدول النامية؟**

وبهدف الإجابة على هذه الإشكالية قمنا بتقسيم الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول مراجعة الأدبيات والذي تطرقنا فيه إلى الأسس النظرية للمقاولاتية، مدخل للنمو الاقتصادي، وأخيرا المكانة الاقتصادية للنمو الاقتصادي . أما الفصل الثاني خصصناه للإجابة على الإشكالية المطروحة وقد اعتمدنا في ذلك على عينة متكونة من ثلاثون دولة خلال نفس السنة والاستعانة بمجموعة من الأساليب الإحصائية قصد اختبار الفرضيات المقترحة وبعد معالجتنا لمختلف الجوانب النظرية والإحصائية للموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

- هناك أثر غير معنوي وسالب لتأثير رأس المال الاستثماري على النمو الاقتصادي.
- هناك أثر معنوي موجب لتأثير تطوير بيئة الأعمال على النمو الاقتصادي.
- هناك أثر معنوي موجب لتأثير انفتاح السوق الداخلي على النمو الاقتصادي.

2. تطبيقات النتائج:

المقاولاتية لا تؤثر على النمو الاقتصادي حيث على صناع القرار أو واضعو السياسات أن لا يعتمدو ا على المقاولاتية كمتغير أساسي لرفع النمو الاقتصادي في المدى القصير ، بل يمكنهم أن يديروا مؤسساتهم بأساليب مختلفة تساعد في تفجير الطاقات الإبداعية على المدى البعيد هذه الأساليب تهدف إلى توفير مناخ اقتصادي عام مشجع .

3. حدود الدراسة:

أجريت الدراسة على ثلاثون دولة نامية خلال فترة 2016 ، حيث تم اختيار سنة 2016 وذلك أن البيانات الخاصة بالمقاولاتية قبل أو بعد هذه الفترة غير متوفرة في كامل الدول، لذلك تع الاعتماد على سنة 2016 وذلك لتوفر المعلومات حول متغيرات الدراسة.

4. أفاق الدراسة

بعد الانتهاء من دراسة موضوع"أثر المقاولاتية على النمو الاقتصادي للدول النامية"، يأمل الباحث أنه قد بادر حتى وإن كان بالشيء القليل، إذ لا يستطيع الباحث تعميم هذه الدراسة على جميع الدول، فقد تبادر في ذهنه مجموعة من أفاق علمية جديدة التي يمكن أن تشكل مواضيع بحثية مستقبلية:

- قياس العلاقة بين المقاولاتية والنمو الاقتصادي.
- دور المقاولاتية في النهوض بالقطاع الاقتصادي.
- مساهمة المقاولاتية في إنعاش الاقتصاد.
- علاقة المقاولاتية بالنمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

1.الكتب:

1. عوض مبارك، (2009). الريادة في الأعمال عالم الكتاب الحديث. إربد الأردن .
2. محمد عبد الله، (2017). أسعار صرف العملات العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي. دار حميداتو للنشر والترجمة.
3. محمد ناجي حسن خليفة، (2001). النمو الاقتصادي المفهوم والنظرية. دار القاهرة مصر.

2.المذكرات:

1. محمد قوجيل، (2015/2016). دراسة وتحليل سياسات دعم المقاولاتية في الجزائر.رسالة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.
2. مهني أشرف، (2014/2013). المرافقة المقاولاتية أسلوب للنهوض بالمؤسسة الصغيرة في الجزائر. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3.
3. جمعة عبد العزيز،(2016/2015). المقاولاتية وبعد الثقافة الجهوية. رسالة ماجستير، جامعة مصطفى إسطنبولي، معسكر.
4. مسيخ أيوب، (2017/2016). دور الروح المقاولاتية قي ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رسالة دكتوراه، جامعة20 أوت 1955، سكيكدة.
5. عدة أسماء، (2015/2016). أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر. مذكرة ماجستير، جامعة وهران2.
6. هبة السيد محمد سيد أحمد، (2017). تحليل علاقة سعر الفائدة بالنمو الاقتصادي. رسالة دكتوراه، جامعة الزقازيق .
7. العمري الحاج، (2013/2012). دراسة قياسية لأثر تكنولوجيا المعلومات و الاتصال على النمو الاقتصادي. مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3.
8. إيمان بوعكاز، (2015/10/9). أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي. رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة.
9. ولد العمري عبد الباسط، (2016/2015). إسهام التعليم في النم الاقتصادي. مذكرة ماجستير، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس.
10. كبداني سيد أحمد، (2013/2012). أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية. رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
11. الوليد قيسوم ميساوي، (10ماي 2018). أثر ترقية الاستثمار على النمو الاقتصادي في الجزائر منذ 1993. رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
12. بن قبلية زين الدين، (2016/2015). أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في الجزائر. رسالة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

13. . زيتوني صابرين، (2017/2016). الشراكة الأجنبية كأداة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. رسالة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

14. ضيف أحمد، (2014/2015). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر. رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3.

15. صندرة صابيي، (2014/2013). المقاولة وإستراتجية تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2.

16. مشري محمد الناصر، (2008/2007). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية مستدامة. مذكرة ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف.

17. فارس طارق، (2018/2017). دور ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وسبل ترقية قدرتها التنافسية. رسالة دكتوراه، جامعة فرحات عباس، سطيف.

18. لفقير حمزة، (2017/2016). روح المقاولة وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. رسالة دكتوراه، جامعة محمد بوقرة، بومرداس.

19. قشيدة صورايا، (2012/2011). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3.

20. الجودي محمد علي، (2015/2014). نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي. رسالة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

21. مريغني محمد أحمد طه، (فيفري 2014). معالجة مشكلة التداخل الخطي المتعدد لشركة النيل الأزرق للتغليف والطباعة باستخدام انحدار الحرف، مذكرة ماجستير، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

3.المجلات:

1.لعريفي عودة. (جوان 2017). نمذجة قياسية لأثر النمو الاقتصادي على معدل البطالة في الجزائر. مجلة المنارة للدراسات الاقتصادية، العدد1.

2. حوحو فطوم وعيساوي سهام. (جوان 2016). تأثير السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014. مجلة الباحث الاقتصادي، العدد5.

3.لسلوس مبارك وآخرون. (جوان 2015). مجلة الأبحاث الاقتصادية. مجلة علمية دولية محكمة متخصصة، العدد 12.

4. مير أحمد وآخرون. (2018). دور المقاولة الصغيرة في دعم مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. مجلة أفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 4 ضيف أحمد، (2015/2014). أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر. رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر3..

5. فضيلة بلقاسمي. (2019). المقاولاتية والجامعة الجزائرية. مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد13، العدد3.

6. محمد الناصر. (بدون تاريخ). نماذج النمو. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية ، المجلد2، العدد السابع.

7. نفيسة خميس وعواطف محسن. (ديسمبر2017). دور التكوين الجامعي في تفعيل النية المقاولاتية لدى الطلبة. مجلة الرؤى الاقتصادية، المجلد7، العدد2.

8. فوزي لوالبية وآخرون. (2019). دار المقاولاتية كآلية لنشر الفكر المقاولة في الوسط الجامعي. مجلة اقتصاديات الأعمال و التجارة، المجلد4، العدد2.

9. بن جمعة أمينة وجرمان الربيعي.(2017/6/5). دار المقاولاتية كآلية لتفعيل فكرة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى طلبة المجتمعات. مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، العدد5.

10. هاملي عبد القادر وحوحو مصطفى.(2019). إشكالية التعليم المقاولاتي ودوره في خلق النية المقاولاتية. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد5، العدد1.

11. ليلى بن عيسى والزهرة ناصري. (ديسمبر 2019). التعلم المقاولاتي وأثره على التوجه المقاولاتي لدى الطلبة. مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 3، العدد2.

12. بن أشنهو سيد محمد وآخرون. (2018). نموذج سكول وشابيرو للنية المقاولاتية. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 13.

13. سفيان فنيط وهشام بورمة. (افريل 2018). ثقافة و روح المقاولاتية لدى الشباب الجامعي لولاية جيجل، مجلد 1، عدد خاص.

14. عليلي أمين وماحي كلتومة. (2019/10/31). محددات النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين. مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد 3، العدد3.

15.صندرة صايبي. (ديسمبر2013). مقاربة نظرية حول تطور الفكر المقاولاتي، مجلة العلوم الإنسانية، عدد40.

16. صندرة صايبي وآخرون. (2018). دور التكوين الجامعي في إثارة النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين حالة المقاولاتية بقسنطينة، العدد40.

17.عبد القادر شارف، لعلا رمضاني. (سبتمبر 2017). الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المقاولاتية. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد1، العدد1.

18. عفاف حمادي وآخرون. (جوان 2017). المسؤولية الاجتماعية وتخطيط الأعمال بالمشاريع المقاولاتية. مجلة المالية وحوكمة الشركات، المجلد1، العدد1

19. بورحومة عبد الحميد ومهديد فاطمة الزهراء. (2012). دور المقاولة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 7، جامعة المسيلة.

20. عبد القادر شارف ولعلا رمضاني. (سبتمبر 2017). الآثار الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع المقاولاتية مقاربة نظرية. مجلة اقتصاديات المال والأعمال، بدون عدد.

21. مير أحمد وآخرون. (2018). دور المقاولة الصغيرة والمتوسطة في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. مجلة الأفاق علوم الإدارة والاقتصاد، العدد 4، جامعة المسيلة.

22. عبد الرزاق بن علي وهدى شهيد. (2018/12/30). المقاولاتية وأثرها على النمو الاقتصادي في تركيا 2009-2016. مجلة الإستراتيجية والتنمية ، مجلد 8، العدد3.

4. الملتقيات والمداخلات:

1. سلامي منيرة. (19/18/ابريل/2012). التوجه المقاولاتي للشباب في الجزائر بين متطلبات الثقافة وضرورة المراقبة. مداخلة ضمن ملتقى وطني.

2. سايح فطيمة. (12/11/نوفمبر/2018). تعزيز التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات من خلال التعليم الجامعي والدوافع المقاولاتية. مداخلة ضمن ملتقى وطني.

3. عبد الرفيع حنين. (2018). ريادة الأعمال التاريخ والمستقبل. مقال ريادة الأعمال.

4. البشير عبد الكريم ودحمان بواعلي. (بدون سنة). قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي حالة الاقتصاد الجزائري. مداخلة ضمن ملتقى وطني، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

5. مفيد عبد اللاوي وناجية صالحي. (19/18/ابريل / 2012). دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مداخلة ضمن ملتقى وطني حول دور المؤسسات"الصناعات التقليدية والحرف"في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

6. سامية عزيز. (2جوان 2011). مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

5. المراجع الأجنبية:

1. Azzedine toués , l'intention entrepreneuriale ;une recherche compative entre des étudiants suivant des formations en repreneurial et des étudiants en desscaae, thèse pour le doctorat ès sciences de gestion, université de rouen France, 2003.

2. bruyat, création d'entreprise : contribution épistémologique , thèse de doctorat en sciences de gestion, université pierre Mendès , France Grenoble 2,1993.

3. lahouari Saïd ; l'entrepreneur au centre de système gestion des PME étude théorique et empirique maaref (revue académique) ,N=°19.

4.J. Iversen , R.jorgensen and Malchow Moller , defining and measuring entrepreneurship,2008.

5 .Thierry buager- helmchen , Entrepreneurship : born made and educated , France, 2012.

6. المواقع:

https://tcdata360.worldbank.org/subtopics/inn.entrp?country=BRAcountries=DZA

https://data.worldbank.org/topic/economy-and-growth?view=chart

https://data.worldbank.org/indicator

https://www.un.org/en/development/desa/policy/wesp/wesp-current/2014wesp-country -classiffication.PDF

الملاحق

الملحق1: يمثل قائمة الدول النامية لسنة 2016

	countries	PIB	VCA	SI	BS	IMO	TEA
Asia Continent	Turkey	863,72	2,7	4,39	3,95	2,43	16,14
	lebanon	51,2	3,49	3,28	4,18	2,28	21,15
	malaysia	301,25	4,62	5,21	5,16	2,78	4,7
	israel	318,95	4,82	5,49	5,1	2,12	11,31
	indonesia	931,88	3,8	4,04	4,33	2,35	14,08
	qatar	151,73	4,94	5,62	5,2	2,36	7,85
	thailand	413,43	3,48	4,32	4,27	2,54	17,24
	united arab emirates	357,05	4,48	6,08	5,25	3	5,66
	kinadom of saudi arabia	644,936	3,46	4,89	4,52	2,38	11,44
The Continent Of America	argentina	557,53	2,15	3,73	3,68	2,14	14,51
	chile	250,44	3,2	5,21	4,09	2,4	24,18
	colombia	282,82	2,84	4,7	4,04	2,34	27,35
	salvador	24,19	2,47	3,93	3,69	2,77	14,26
	jamaica	14,08	2,35	3,52	4,08	2,16	9,85
	ecuador	99,94	2,23	4,14	3,68	2,52	31,83
	uruguay	52,69	2,83	5,36	3,74	2,32	14,11
	panama	57,91	3,76	4,47	4,34	2,49	13,2
	guatemala	66,05	3,03	3,39	4,19	2,22	20,07
	peru	191,896	3,22	4,07	3,78	2,4	25,14
	austria	395,228	3,15	5,2	5,5	3,23	9,63
The Continent Of Africa	egypt	332,928	2,51	3,46	3,71	2,39	14,3
	cameroon	32,64	2,37	2,98	3,49	2,53	27,56
	south africa	296,36	3,04	3,3	4,52	2,08	6,91
The Continent Of Aruba	slovenia	44,65	2,75	4,5	4,23	2,49	8,02
	estonia	24	3,64	5,85	4,26	3,4	16,16
	slovak republic	89,64	3,07	4,55	4,1	2,45	9,45
	croatia	51,6	2,35	3,88	3,76	1,95	8,41
	poland	472,04	2,67	4,03	4,1	2,69	10,66
	lativia	27,734	2,7	5,09	4,06	2,49	14,19
	finland	240,608	4,63	5,45	5,25	3,04	6,71